



مبادرة وثيقة التوافق الوطني



جدول المحتويات

4.....	المُلخَص
5.....	مقدمة تعريفية بـ «مبادرة وثيقة التوافق الوطني»
5.....	ما هي مبادرة وثيقة التوافق الوطني ؟
5.....	لماذا مبادرة وثيقة التوافق الوطني ؟
6.....	كيف بُنيت مبادرة وثيقة التوافق الوطني؟
7.....	من هي الجهة الراعية لمبادرة وثيقة التوافق الوطني؟
8.....	من هي الجهات المنفذة لمبادرة وثيقة التوافق الوطني؟
8.....	من هي الجهات المستهدفة بمبادرة وثيقة التوافق الوطني:
8.....	ما هي مراحل مبادرة وثيقة التوافق الوطني وأبرز إنجازاته ؟
10.....	إلى أين تمضي مبادرة وثيقة التوافق الوطني ؟
11.....	المرحلة الأولى: مرحلة إعداد الإطار المعرفي
12.....	ملخص الدراسة البحثية الخاصة بمبادرة وثيقة التوافق الوطني
14.....	ملخص دراسة استطلاع الرأي
17.....	المرحلة الثانية: مرحلة زيارة القوى والجهات المستهدفة
18.....	رسالة الجهة الراعية للمبادرة إلى الجهات المستهدفة
20.....	تقرير الجهات التنفيذية عن المرحلة الثانية
26.....	المرحلة الثالثة: بناء أرضية التوافق
27.....	مسودة القضايا التوافقية
29.....	الأسئلة الخاصة بالقضايا الإشكالية التي أُرسِلت للقوى المستهدفة
32.....	تحليل إجابات القوى المستهدفة بخصوص القضايا الإشكالية
55.....	رسالة الجهة الراعية للمبادرة إلى الجهات المستهدفة



الملخص

يتضمن هذا الكراس مقدمة تعريفية عن «مبادرة وثيقة التوافق الوطني» من حيث التعريف بها وبأهدافها وبالجهة الراعية لها (الملتقى التشاوري) وبالجهات المنفذة لها (مركز الحوار السوري ومنظمة مدنيون للعدالة والسلام)، وبالجهات المستهدفة التي تشمل كل القوى والفعاليات الرافضة للحكم الاستبدادي في سوريا، والشرائح التي تمثلها وقدمت في الدراسة البحثية بـ 62 جهة، وبمراحلها (أربع مراحل).

كما يشرح الكراس المراحل الثلاث التي مرّت بها المبادرة منذ انطلاقها في النصف الأول من عام 2017 وحتى الآن، وهي:

المرحلة الأولى: مرحلة إعداد الإطار المعرفي للمبادرة: حيث امتدت هذه المرحلة أربعة أشهر، في النصف الأول من عام 2017م، شملت:

1. إعداد دراسة بحثية توصيفية استقرائية لمختلف الرؤى السياسية للجهات المستهدفة،
2. استطلاع رأي واسع لثلاثة شرائح (مدنيون عاديون، ناشطون، نخب فكرية)، نُفذ في الداخل السوري وفي دول اللجوء.

المرحلة الثانية: خلال النصف الثاني من عام 2017. فبعد الانتهاء من المرحلة الأولى وتقييم نتائجها، تضمنت المرحلة الثانية زيارات فردية إلى القوى والتيارات المستهدفة، بلغت /46/ جهة، واستمرت ما يقارب ثلاثة أشهر.

تم التأكد من نتائج الدراسة التي تضمنت مواقف القوى وتوجهاتها خصوصاً فيما يتعلق بالمواقف تجاه القضايا الإشكالية، وأخذ رأي الجهات في خيارات المضي في المبادرة وتحقيق هدفها، إضافة إلى أخذ موافقتها المبدئية على المشاركة فيها.

المرحلة الثالثة: خلال النصف الثاني من عام 2018، حيث هدفت إلى بناء أرضية للتوافق قبل الدخول إلى ورش العمل واللقاءات الجماعية، بناء على مخرجات المرحلتين السابقتين. وقد تضمنت هذه المرحلة ثلاث خطوات:

- الأولى: إعداد مسودة القضايا التوافقية والأسئلة الخاصة بالقضايا الإشكالية.
- الثانية: إرسال الأسئلة المكتوبة إلى الجهات المستهدفة، والحصول على أجوبتها.
- الثالثة: تحليل الأجوبة وتصنيفها ضمن «كتل إجابات» وفق معايير محددة مصممة خصيصاً لبناء أرضية التوافق.



مقدمة تعريفية بـ «مبادرة وثيقة التوافق الوطني»

- تتضمن هذه المقدمة إجابة على أبرز الأسئلة المتعلقة بمبادرة وثيقة التوافق الوطني، وهي:
1. ما هي مبادرة وثيقة التوافق الوطني؟
 2. لماذا مبادرة وثيقة التوافق الوطني؟
 3. كيف بنيت مبادرة وثيقة التوافق الوطني؟
 4. من هي الجهات القائمة على مبادرة وثيقة التوافق الوطني؟
 5. من هي الجهات المستهدفة بمبادرة وثيقة التوافق الوطني؟
 6. ما هي مراحل مبادرة وثيقة التوافق الوطني وأبرز مخرجاتها؟
 7. إلى أين تمضي وثيقة مبادرة التوافق الوطني؟

ما هي مبادرة وثيقة التوافق الوطني؟

هي محاولة جادة ترعاها مجموعة شخصيات وطنية من خلال «الملتقى التشاوري» بقصد الوصول لتوافقات وطنية بين قوى الثورة والمعارضة بمختلف أطيافها وتوجهاتها تمهد لعقد مؤتمر وطني تنبثق عنه وثيقة سياسية تصلح لأن تكون أساساً لعقد اجتماعي جديد بين السوريين.

فالهدف النهائي للمبادرة هو الخروج بوثيقة موضوعية تمثل رؤية قوى الثورة والمعارضة لسوريا المستقبل، بعيداً عن التدخلات الخارجية والتجاذبات والرؤى الحزبية الضيقة.

لماذا مبادرة وثيقة التوافق الوطني؟

على الرغم من توافق مختلف القوى المناصرة للثورة السورية على المبادئ والشعارات الأساسية التي قامت لأجلها والتمثلة بقيم الحرية والكرامة والعدالة، إلا أنها لم تتمكن خلال السنوات السبع الماضية على الرغم من المحاولات المتكررة، من إيجاد مشروع سياسي يمثل الثورة ومبادئها -يحظى برضى وقبول عام- على الصعيدين الهيكلي والموضوعي⁽¹⁾.

ومن خلال تحليل هذه المحاولات والنتائج المتمخضة عنها: على الصعيد البنيوي: على الرغم من تعدد محاولات بناء جسم يقود قوى الثورة والمعارضة، إلا أنها لم تنجح وتحقق التكامل، وغلب عليها المحاصرة وحساب المقاعد، الأمر الذي أدى إلى فشلها بشكل مباشر، أو إضعاف فعاليتها على أدنى تقدير.

على الصعيد الموضوعي: كما هو حال الجانب البنيوي، تعددت المشاريع الموضوعية غير أنها افتقدت إلى جانبين، الأول: أن غالبيتها كان بناء على مبادرة خارجية، والثاني: أنها لم تستطع تحقيق التوافق تجاه قضايا شائكة

(1) نقصد بالمشروع الهيكلي: المشاريع السياسية التي كان الهدف منها تشكيل جسم أو هيئة تمثل قوى الثورة والمعارضة كالمشاريع التي انبثق عنها المجلس الوطني السوري والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة وهيئة المفاوضات العليا. في حين نقصد بالمشروع الموضوعي، المشاريع السياسية التي كان الهدف منها التوافق على رؤى سياسية موضوعية مع احتفاظ القوى والتيارات والأحزاب بهياكلها وتنظيماتها مثل وثائق القاهرة الأولى والثانية وبيان الرياض 2-1.



من هذا المنطلق، ابتعدت مبادرة وثيقة التوافق الوطني عن الجانب الهيكلي بالكامل، وحاولت البناء على الجهود السابقة في المجال الموضوعي، بحيث تكملها وتحقق قيمة مضافة عليها، والتي تتمثل فيما يلي:

1. البعد الوطني: حيث إن القائمين على المبادرة ورعاتها ومنفذيها سوريون، ويهمهم أولاً وأخيراً المصلحة السورية فقط، المتمثلة في تحقيق تطلعات الشعب السوري.
2. التركيز على القضايا التي لم تستطع القوى الوصول إلى توافق بخصوصها سابقاً.
3. توسيع دائرة المستهدفين بالمبادرة، بحيث حاولت شمول القوى من التوجهات والتخصصات المتعددة.

كيف بُنيت مبادرة وثيقة التوافق الوطني؟

استغرقت المناقشات بين القائمين على المبادرة: الجهة الراعية (الملتقى التشاوري) والجهات التنفيذية (مركز الحوار السوري) و(منظمة مدنيون للعدالة والسلام) ما يقارب أربعة أشهر، تضمنت عدة ورشات عمل واستشارات لخبراء سوريين حول أفضل طريقة يمكن من خلالها نجاح المبادرة والوصول إلى تلك الوثيقة الموضوعية.

لقد أنتجت هذه الورشات والاستشارات عدة محددات أساسية انعكست على منهجية العمل لاحقاً. تتجسد هذه المحددات فيما يلي:

- المنهجية العلمية: ونقصد بذلك أن يكون بناء التوافقات بناء على معطيات صحيحة وحقيقية وليس على انطباعات شخصية، لذلك كان لابد من القيام بدراسة بحثية تضع أساساً معرفياً للمبادرة، وهو ما تم في مرحلة المبادرة الأولى.

- الحيادية: ونقصد اقتصار دور الجهة الراعية للمبادرة مع الجهات التنفيذية على تيسير الحوار وتهيئة البيئة المناسبة لإجرائه فنياً ولوجستياً وموضوعياً، من دون أن يكون لها رأي مباشر في طبيعة التوافقات ومضمونها.

لذلك فإن مجمل المخرجات الموضوعية إما استُخلصت من الرؤى السياسية للجهات المستهدفة أو من خلال الزيارات والمقابلات، وبالتالي فإنها تمثل وجهة نظرها وليس وجهة نظر الجهة الراعية للمبادرة، فضلاً عن تمثيل وجهة نظر الجهات التنفيذية.

البناء التراكمي: من خلال استقراء مختلف التجارب السابقة في بناء وثائق وطنية خلال الثورة، كان واضحاً أنه يغلب عليها سمة «التصميم بردود الأفعال». فعندما تقف القوى أمام استحقاقات معينة، تتداعى، وفي الغالب تُدعى، لعقد اجتماعات لأيام محدودة ينتج عنها وثائق محددة، غالباً ما يتم إعدادها من قبل لجنة تحضيرية.

نعتقد أن هذه الطريقة في التصميم هي أحد الأسباب الرئيسة في فشل تلك الوثائق في تحقيق رؤية توافقية حقيقية بين القوى.



لذلك كان الرأي أن بناء مثل هذا المشروع التوافقي، خصوصاً وأنه يتعلق بمستقبل سوريا، يتطلب عملاً تراكمياً وفق مبدأ «الأدنى إلى الأعلى»، أي إجراء حوارات مطولة بين القوى تؤدي تدريجياً إلى إيجاد توافقات حقيقية، وهو ما سعت المبادرة للعمل عليه من خلال الإطار المعرفي والحوارات الثنائية مع القوى والجهات المستهدفة على مدى ثلاث سنوات سابقة.

لقد انعكس هذا الأمر على تعدد المراحل التي مرّت بها المبادرة، وعلى مدتها التي استغرقت حتى الآن ما يقارب ثلاث سنوات، إضافة إلى انعكاسها على الأدوات المستخدمة، حيث ابتعدت المنهجية المتبعة عن إجراء اجتماعات أو ورشات عمل أو ندوات جماعية بين القوى المستهدفة، للابتعاد قدر المستطاع عن أي إجراء قد يفجر الخلافات في مرحلة مبكرة تؤدي بالمبادرة، والاستعاضة عن ذلك بنقاشات وزيارات ثنائية «هادئة» تعطي الجهات المستهدفة أريحية في إبداء آرائها، وتعطي الجهات المنفذة للمبادرة في الوقت ذاته، مساحة لتفكيك النقاط الخلافية بين القوى، والوصول إلى صيغ توافقية قبل الوصول إلى مرحلة الحوار الجماعي التي نحن بصدها.

استيعاب مختلف التيارات والتوجهات: بحيث تشمل المبادرة مختلف التيارات والقوى والجهات السورية المنتمة إلى قوى الثورة والمعارضة، بغض النظر عن أعدادها وانتشارها وثقلها.

من هي الجهة الراعية لمبادرة وثيقة التوافق الوطني؟

يرعى المبادرة الملتقى التشاوري وهو عبارة عن تجمع تشاوري «وليس جهة هيكلية»، يضم عدداً من الشخصيات الوطنية السورية، منها:

1	الدكتور أنس شيخه	10	الدكتور صلاح النكدلي
2	الدكتور أيمن الشعباني	11	الدكتور عبد الكريم بكار
3	الدكتور حسان الصفدي	12	الأستاذ عبد الله عثمان
4	الأستاذ حازم لطفي	13	الأستاذ عزام خانجي
5	الأستاذ حسام الغضيان	14	الدكتور مازن شيخاني
6	الأستاذ حسن الدغيم	15	الدكتور محمد بيرقدار
7	الدكتور خير الله طالب	16	الدكتور هشام مروة
8	الدكتور سعد وفائي	17	الدكتور ياسر العيتي
9	الأستاذ صالح محمد فاضل صالح		



من هي الجهات المنفذة لمبادرة وثيقة التوافق الوطني؟

لقد استعان الملتقى التشاوري بجهات تقنية فنية لتنفيذ المبادرة وهي:

مركز الحوار السوري: مؤسسة أهلية سورية تهدف إلى إحياء الحوار وتفعيله حول القضايا التي تهم الشعب السوري، وتسعى إلى توطيد العلاقات وتفعيل التعاون والتنسيق بين السوريين⁽²⁾

منظمة مدنيون للعدالة والسلام: منظمة مجتمع مدني مستقلة غير ربحية، تُعنى بالتنمية السياسية والقانونية وبناء السلام وتعزيز ثقافة التواصل والحوار لإنضاج الفكر والممارسة السياسية⁽³⁾.

من هي الجهات المستهدفة بمبادرة وثيقة التوافق الوطني؟

تستهدف المبادرة القوى والتيارات السورية بمختلف توجهاتها وأيديولوجياتها المنتمية إلى قوى الثورة والمعارضة. وقد شهدت خارطة هذه القوى تغييراً بحسب المرحلة التي تمت فيها المبادرة نظراً للتغيرات التي تمر بها الساحة السورية⁽⁴⁾. وبالتالي، فإن كل القوى السورية مدعوة للمشاركة والمساهمة في هذه المبادرة⁽⁵⁾.

ما هي مراحل مبادرة وثيقة التوافق الوطني وأبرز إنجازاتها؟

مضى على البدء بالمبادرة ما يقارب ثلاث سنوات منذ تداول أفكارها الأساسية، حيث عقدت أول ورشة عمل بتاريخ 20 ديسمبر 2016، وبدأ بتنفيذها بشكل فعلي في المرحلة الأولى بتاريخ 1 مارس 2017م، وما يزال العمل مستمراً بها في إطار المرحلة الرابعة.

المرحلة الأولى: إعداد الإطار المعرفي: امتدت هذه المرحلة أربعة أشهر، في النصف الأول من عام 2017م، شملت إعداد دراسة بحثية توصيفية استقرائية لمختلف الرؤى السياسية للجهات المستهدفة، إضافة إلى استطلاع رأي لثلاثة شرائح (مدنيون عاديون، ناشطون، نخب فكرية)، نُفذ في الداخل السوري وفي دول اللجوء.

(2) للتعرف على المركز ونشاطاته: <http://sydialogue.org/about/1>

(3) للتعرف على نشاطات المنظمة: <https://www.facebook.com/civilians.sy>

(4) على سبيل المثال استهدفت الدراسة البحثية الموجودة ضمن المرحلة الأولى /62/ جهة كعينة تمثل مختلف التوجهات والتيارات الموجودة في الساحة السورية، بينما استهدفت المرحلة الثانية /46/ جهة، في حين بلغ المستهدفون في المرحلة الثالثة /39/. يمكن الاطلاع على جداول الجهات المستهدفة كل في مكانه في هذا التقرير بحسب المرحلة المذكورة.

(5) وقد حاول القائمون على المبادرة استيعاب أكبر قدر ممكن من القوى، بما يضمن التنوع الذي يمثل الواقع السوري.



لقد خرجت هذه المرحلة بدارسة بحثية وصفية حددت وفق معايير تبنتها أبرز النقاط التوافقية والإشكالية⁽⁶⁾ بين رؤى القوى والجهات المستهدفة، وباستطلاع رأي أظهرت نتائجه آراء عامة الناس والنخب الفكرية تجاه القضايا والأفكار المتعلقة بمستقبل سوريا. لتدمج النتائج المستخلصة من الدراساتين في ملخص واحد يحقق التكامل بين رؤى القوى والتيارات والنخب الفكرية وبين آراء عامة الناس.

المرحلة الثانية: عرض المبادرة والتأكد من نتائج الإطار المعرفي: بعد الانتهاء من المرحلة الأولى وتقييم نتائجها، بدأت المرحلة الثانية التي تضمنت زيارات فردية إلى القوى والتيارات المستهدفة، بلغت /46/ جهة، واستمرت ما يقارب ثلاثة أشهر.

تم التأكد من نتائج الدراسة التي تضمنت مواقف القوى وتوجهاتها خصوصاً فيما يتعلق بالمواقف تجاه القضايا الإشكالية⁽⁷⁾، وأخذ رأي الجهات في خيارات المضي في المبادرة وتحقيق هدفها، إضافة إلى أخذ موافقتها على المشاركة فيها.

المرحلة الثالثة: عرض أسئلة تفصيلية على الجهات المستهدفة بخصوص النقاط الأكثر إشكالية وتحليل الأجوبة: سبق المرحلة الثالثة نقاش مطول بين الجهة الراعية والجهات التنفيذية حول خيارات المضي بالمبادرة. حيث استقر الرأي على الاستمرار بأسلوب «الزيارات الفردية» لتفكيك النقاط الإشكالية ومحاولة الوصول إلى صيغ توافقية بشأنها من خلال تحليل أجوبة الجهات المستهدفة على الأسئلة التفصيلية التي أعدت خصيصاً من الجهات التنفيذية، وفق منهجية تحمل روح «أسلوب دلفي»⁽⁸⁾.

خرجت هذه المرحلة بمجموعة أجوبة تفصيلية قدمتها الجهات المستهدفة (ضمت /37/ جهة وشخصية وطنية محسوبة على قوى الثورة والمعارضة) حول النقاط الأكثر إشكالية، حيث خللت هذه الأجوبة لكي تساعد في تفكيك تلك النقاط وبناء صيغ توافقية من خلال المقترحات المقدمة من الجهات المستهدفة ذاتها.

(6) نقصد بالقضايا التوافقية تلك القضايا التي تتوافق حولها غالبية قوى الثورة والمعارضة أو يسهل الوصول إلى توافق إليها، ففي حين نقصد بالقضايا الإشكالية، تلك القضايا التي يوجد فيها خلاف واضح بين قوى الثورة والمعارضة، والتي تحتاج إلى حوارات معمقة وتنازلات حقيقية من مختلف الأطراف وإعلاء للمصلحة الوطنية للوصول إلى توافق بخصوصها.

من أصل /49/ قضية متعلقة بمستقبل سوريا والمرحلة الانتقالية حددت في الدراسة، ظهر لدينا /39/ قضية توافقية أهمها وحدة سوريا وحرمة الدم السوري والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها الدولة كالمواطنة والعدالة وتداول السلطة وفصل السلطات... إلخ، و/10/ قضايا إشكالية أهمها قضايا الانتماء وعلاقة الدين بالدولة وشكل إدارة الدولة.

(8) للاطلاع أكثر على طريقة دلفي ينظر:

Lefkothea Giannarou and Efthimios Zervas, Using Delphi technique to build consensus in practice, Int. Journal of Business Science and Applied Management, Volume 9, Issue 2, 2014, Link



إلى أين تمضي مبادرة وثيقة التوافق الوطني؟

وصلت المبادرة إلى المرحلة الأخيرة وهي عقد مؤتمر وطني يضم طيفاً من الشخصيات الوطنية والقوى الثورية والمعارضة السورية بهدف الخروج بوثيقة توافقية بين القوى تمثل وجهة نظرها لسوريا المستقبل.

وفي سبيل إنجاح هذا المؤتمر، تم إعداد مسودة أولية لخيارات توافقية بتيسير من الجهة الراعية والجهات التنفيذية ناتجة عن حوارات غير متزامنة مع شخصيات وطنية تنتمي لتيارات مختلفة. تمثل الوثائق والدراسات التي عمل عليها خلال هذه المبادرة مستندات إرشادية تساهم في الوصول إلى تلك الوثيقة من دون أن تكون حاکمة عليها. كما أن وثيقة التوافقات والخيارات التوافقية تجاه النقاط الإشكالية قابلة للتعديل والنقاش بالإضافة بحسب ما تقترحه الجهات المدعوة.

إن أعضاء الملتقى التشاوري والجهات المنفذة للمشروع لم ولن يتدخلوا في مخرجات المشروع، على الرغم من أن بعضها لا يوافق توجهات بعض أعضاء هذه الجهات. لكنهم سيبقون حريصين وبكل حيادية على إظهار مشروع التوافق بين السوريين كما هو بدون أي تدخل في مضمونه؛ لأنهم يدركون أن أي تدخل من هذا النوع سيؤدي إلى ضياع التوافق الوطني وانهيار المشروع.



الشكل رقم 1/ يوضح مراحل مشروع مبادرة وثيقة التوافق الوطني



المرحلة الأولى: مرحلة إعداد الإطار المعرفي

النصف الأول من عام 2017

امتدت هذه المرحلة أربعة أشهر، في النصف الأول من عام 2017م، شملت:

1. إعداد دراسة بحثية توصيفية استقرائية لمختلف الرؤى السياسية للجهات المستهدفة،
2. استطلاع رأي لثلاثة شرائح (مدنيون عاديون، ناشطون، نخب فكرية)، نُفذ في الداخل السوري وفي دول اللجوء.

لقد خرجت هذه المرحلة بدارسة بحثية وصفية حددت وفق معايير محددة أبرز النقاط التوافقية والإشكالية⁽⁹⁾ بين رؤى القوى والجهات المستهدفة، وباستطلاع رأي أظهرت نتائج آراء عامة الناس والنخب الفكرية تجاه القضايا والأفكار المتعلقة بمستقبل سوريا. لتدمج النتائج المستخلصة من الدراستين في ملخص واحد يحقق التكامل بين رؤى القوى والتيارات والنخب الفكرية وبين آراء عامة الناس.



شكل توضيحي رقم 2/ للمرحلة الأولى- مرحلة بناء الإطار المعرفي

(9) نقصد بالقضايا التوافقية تلك القضايا التي تتوافق حولها غالبية قوى الثورة والمعارضة أو يسهل الوصول إلى توافق إليها، في حين نقصد بالقضايا الإشكالية، تلك القضايا التي يوجد فيها خلاف واضح بين قوى الثورة والمعارضة، والتي تحتاج إلى حوارات معمقة وتنازلات حقيقية من مختلف الأطراف وإعلاء للمصلحة الوطنية للوصول إلى توافق بخصوصها.

من أصل 49/ قضية متعلقة بمستقبل سوريا والمرحلة الانتقالية حددت في الدراسة، ظهر لدينا 39/ قضية توافقية أهمها وحدة سوريا وحرمة الدم السوري والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها الدولة كالمواطنة والعدالة وتداول السلطة وفصل السلطات... إلخ، و10/ قضايا إشكالية أهمها قضايا الانتماء وعلاقة الدين بالدولة وشكل إدارة الدولة.



ملخص الدراسة البحثية الخاصة بمبادرة وثيقة التوافق الوطني

تأتي هذه الورقة المعدة من مركز الحوار السوري كخطوة أولى ضمن «مبادرة وثيقة التوافق الوطني» التي يريها الملتقى التشاوري، والتي تهدف إلى بناء توافق وطني بين القوى الوطنية المؤيدة للثورة.

تهدف الورقة -من خلال اعتماد المنهج الاستقرائي التحليلي ووفق أسس معيارية حيادية- إلى تحديد النقاط التوافقية وتلك الإشكالية بين قوى الثورة والمعارضة محل البحث، من دون أن يكون لفريق البحث أي دور في تحديد النتائج، ودون أن تمثل النتائج المستخلصة وجهة نظره.

قبل وضع معيار للتمييز بين النقاط التوافقية وتلك الإشكالية، طرحت الورقة في مبحثها الأول، العديد من الأسئلة المتعلقة عن الجهة المؤهلة لإقرار بنود «العقد الاجتماعي»، ووجود مبادئ عليا تلزم القوى الوطنية بقواعد محددة لا يمكن لها تجاوزها، ووجود عوامل ومحددات تؤثر في الوعي الجمعي السوري، تؤثر في تحديد مضمون هذا العقد،

حيث أكدت الورقة بأن الشعب، تاريخياً وواقعياً، كان الجهة الوحيدة التي تستطيع إسباغ الشرعية على أية وثيقة دستورية «المبادئ الأساسية للدولة»، وبأن فكرة المبادئ العليا الحاكمة على «إرادة الشعب»، والتي تتمثل بـ «سيادة الشريعة، المبادئ فوق الدستورية، مبادئ القانون الطبيعي»، هي نظريات أكاديمية وعلمية يصعب تطبيقها في السياق السوري الحالي وفي ظل وجود الدولة الحديثة التي منحت الشعب غالباً وحصرياً بصورة أو بأخرى الحق في إقرار المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الدولة.

مع ذلك، استنتجت الورقة أنه من الناحية العملية فإنه توجد عدة عوامل تؤثر على إرادة الشعب السوري في وضعه لهذه المبادئ الأساسية، من أهمها: مبادئ الحرية والكرامة وحفظ الحقوق، والتي تمثل الأهداف الكبرى التي قامت الثورة لأجلها، والتخلص من الأمراض التي أفست الحياة السياسية في سوريا كطائفية الجيش، وتغول الأجهزة الأمنية في حياة الشعب، إضافة إلى الإسلام والعروبة، وموقع سوريا في المنظومة الدولية والإقليمية.



بعد ذلك، وضعت الورقة معياراً للتمييز بين النقاط التوافقية والإشكالية، يتضمن شرطين لازمين لاعتبار أية نقطة توافقية، وهما: تواترها في الدساتير السورية الأساسية مع وجود أصل لها في دستور 1950 تحديداً⁽¹⁰⁾، و تأييدها من أغلبية القوى محل البحث. وفي حال انتفاء أحد الشرطين أو كليهما تكون النقطة إشكالية

بعد هذا الإطار النظري حددت الورقة اثنتين وأربعين قضية سياسية أساسية موزعة على تسعة محاور، اختيرت بناء على استقرار للمواثيق والرؤى السياسية التي طرحتها قوى الثورة والمعارضة، والتي تشكل -من وجهة نظرنا- أبرز المواضيع التي يحتاجها المشروع السياسي الجامع لقوى الثورة والمعارضة. لتبين بعد ذلك مواقف الجهات والهيئات محل البحث منها.

حيث تبين بعد الاستقراء والتحليل لهذه القضايا والأفكار، وتطبيق المعيار أعلاه عليها، ما يلي:

1. من أبرز النقاط التوافقية بين القوى محل البحث: وحدة سوريا أرضاً وشعباً، وأن يترك للشعب حق في تقرير مصيره، وأن يكون مصدر السلطات، إضافة إلى استقلال القرار الوطني ورفض التبعية والتدخل الخارجي، والاعتراف بالحقوق الدينية وحرية ممارسة الشعائر، ومنح الشريعة الإسلامية دوراً في مجال التشريع، فضلاً عن المواطنة المتساوية والتعددية السياسية وتداول السلطة وضمان الحقوق والحريات الأساسية بما فيها حرية التعبير عن الرأي.
2. من أبرز النقاط الإشكالية، والتي تحتاج إلى حوار بين القوى محل البحث: اسم الدولة في سوريا؛ الجمهورية العربية السورية أم الدولة السورية، وتقرير الانتماء للأمة الإسلامية، إضافة إلى شكل نظام الحكم» رئاسي، برلماني، مختلط، مجلسي)، ومدى العلاقة بين الشريعة الإسلامية والتشريع، فضلاً عن جعل لغة أخرى إلى جانب اللغة العربية لغة رسمية، والنص الصريح على تعزيز حقوق المرأة ومساواتها بالرجل -كقاعدة عامة.
3. لعل المواضيع التي لم ترد في الدساتير السورية السابقة «مثل مراعاة الخصوصيات الثقافية والدينية للأقليات أو ضمان حقوق الأكراد الثقافية والقومية.. الخ، أو وردت «كنص المادة 8/ من دستور 1973»، بطريقة تتناقض مع أهداف الثورة «مثل قضية تداول السلطة» ومع ما تسعى له القوى محل البحث من تكريس الحرية والكرامة وحفظ حقوق المواطنين، تحتاج إلى إيجاد آلية معينة للتعامل معها بعيداً عن المعيار الأكاديمي البحثي الذي وضعته الدراسة، ولعل ذلك يكون عبر لجنة تجمع مثل هذه النقاط، والتي يمكن تسميتها «المواضيع المستجدة» وتدير حولها نقاش علمي قبل الوصول إلى مرحلة «الحوار المباشر بين المكونات» بحيث يمكن التعامل معها كنقاط توافقية سياسياً لا علمياً.

(10) السبب في اختيار هذا الدستور دوناً عن بقية الدساتير، هو أنه الدستور الأكثر شرعية من حيث تعبيره عن الإرادة الشعبية، إذ وضعته لجنة تأسيسية منتخبة، في حين أن غالبية الدساتير التي أتت بعده كان يتم إقرارها باستفتاء شكلي بعد أن تعكف لجنة يختارها الحاكم العسكري لكتابته، بحيث يضمن الشرعية على حكمه.



إضافة إلى ذلك، وبعيداً عن المعيار الذي وضعته الدراسة⁽¹¹⁾، كان هنالك استقراء وتحليل وإحصاء لمواقف القوى محل البحث تجاه تلك القضايا، بعيداً عن موقف الدساتير تجاه هذه الأخيرة. حيث وصلت الدراسة إلى نتائج إحصائية وتحليلية، تتمثل في تحديد رأي غالبية القوى تجاه كل قضية من القضايا السياسية، والنقطة الإشكالية فيها، إضافة إلى الحد الأدنى المتوافق عليه

وفي ختام هذا الملخص، نعيد التأكيد على أن عمل الفريق العلمي كان معيارياً ومحايداً، وأن النتائج التي توصل إليها لا تعكس بالضرورة تبنيه أو رفضه لها موضوعياً.

ملخص دراسة استطلاع الرأي

بهدف تحقيق التكامل مع الدراسة البحثية التي ركزت على الجانب الدستوري وجانب رصد رؤى القوى والتيارات السياسية تجاه القضايا محل البحث، أتى استطلاع الرأي ليستكشف رأي الشارع السوري وبعض الشخصيات الوطنية تجاه أبرز القضايا المتعلقة بمستقبل سوريا السياسي عبر استطلاع آراء السوريين المدنيين والفاعلين والسياسيين حول تلك التساؤلات أو الإشكاليات، حيث بلغ حجم عينة استطلاع الرأي: (المدنيون: 1072، الفاعلون: 395، السياسيون: 22). ، وطرح في هذا الاستطلاع 20 تساؤلاً قدم المدنيون والفاعلون درجة تأييدهم لكل خيار (إجابة) للتساؤلات المطروحة، أما السياسيون فقد اختاروا الإجابة الأكثر ترجيحاً مع تقديم تفسيرات أو توضيحات لسبب ترجيح تلك الإجابة. سعى الاستطلاع لوضع حجر الأساس للحوار بين الفئات والتيارات السورية المختلفة، من خلال عرض تصور واضح عن تطلعات عينات من الشعب السوري، وعكس هذه التطلعات لصناع القرار والهيئات السورية المختلفة.

استهدف الاستطلاع السوريين المعارضين للنظام السوري أو الواقفين على الحياد تجاه الثورة السورية، إذ لم يتم استطلاع المؤيدين للنظام أو من تورطوا بدعمه بأي شكل من الأشكال. كما غطى من الناحية الجغرافية، سوريا وجميع الدول التي يتواجد فيها السوريون بأي صيغة (بلاد اللجوء والاعتراب)، مع عدم استهدافه للسوريين المقيمين في مناطق النظام ومناطق سيطرة تنظيم داعش مراعاة للظروف الأمنية الصعبة التي يعيشها المقيمون في هذه المناطق.

(11) بهدف العمل على مختلف الخيارات المتاحة، رصدت الدراسة مواقف القوى وحللتها بدون معيار "التواتر الدستوري"، حيث وضعت النقاط التوافقية والإشكالية بناء على معيار كمّي لهذه المواقف، إضافة إلى الحد الأدنى المتوافق عليه. ينظر: الملحق الرابع في الدراسة البحثية الخاصة بالمبادرة بعنوان: "القوى المستهدفة بالحوار من مفردات الحوار الوطني"



استهدف الاستبيان ثلاث شرائح هي: المدنيين، الفاعلين والناشطين، الشخصيات السياسية. حيث كان الاستبيان الموجه لهذه الشرائح الثلاث متطابقاً مع وجود فارق بالنسبة لاستبيان الشخصيات السياسية، حيث طرحت عليها أسئلة مغلقة (محددة الإجابات) ويمكن للمجيب اختيار إجابة واحدة فقط، مع طلب التوضيح لسبب اختيار هذه الإجابة بالتحديد.

بالنسبة لطريقة المقابلة، فقد أجري ما يقارب الـ 58% منها مقابلات مباشرة مع المجيبين، و33% برابط عبر الانترنت أرسل لأشخاص محددين، و9% من المقابلات أجريت عن طريق الاتصال الهاتفي أو أحد برامج الاتصال عبر الانترنت.





فيمكن الإشارة إلى بعضها من خلال الجدول التالي :

جدول يلخص أهم النتائج التي خرجت بها دراسة استطلاع الرأي				
السياسيون	الفاعلون	المدنيون	البند	
%76	%80	%73	تأييد المحافظة على الحدود الجغرافية	1
%51	%46	%50	تأييد وجود لغات رسمية أخرى غير العربية على مستوى المحليات	2
%51	%47	%32	تأييد وجود لغات رسمية أخرى غير العربية على مستوى الدولة	3
%57	%54	%72	تأييد أن يكون الفقه الإسلامي مصدر أساسي (رئيسي) في التشريع	4
%44	%51	%77	تأييد دولة مدنية لا يتعارض دستورها وقوانينها مع التشريع الإسلامي	5
%46	%58	%96	تأييد استلام المرأة لمناصب عليا في الدولة	6
%26	%31	%73	تأييد وصول المرأة إلى منصب رئيس الدولة	7
%49	%59	%64	تأييد النظام البرلماني	8
%30	%38	%73	تأييد اللامركزية الإدارية	9
%19	%21	%18	تأييد الفيدرالية على أساس جغرافي	10
%44	%44	%86	تأييد دمج القوى المسلحة السورية غير المتطرفة وغير النظامية في المؤسسات العسكرية والأمنية	11
%40	%36	%73	تأييد إصلاح وإعادة هيكلة المؤسسة العسكرية	12
%68	%73	%64	تأييد حل الأجهزة الأمنية وإعادة تشكيلها	13



المرحلة الثانية: مرحلة زيارة القوى والجهات المستهدفة

النصف الثاني من عام 2017

بعد الانتهاء من المرحلة الأولى وتقييم نتائجها، بدأت المرحلة الثانية التي تضمنت زيارات فردية إلى القوى والتيارات المستهدفة، بلغت /46/ جهة، واستمرت ما يقارب ثلاثة أشهر. تم التأكد من نتائج الدراسة التي تضمنت مواقف القوى وتوجهاتها خصوصاً فيما يتعلق بالمواقف تجاه القضايا الإشكالية، وأخذ رأي الجهات في خيارات المضي في المبادرة وتحقيق هدفها، إضافة إلى أخذ موافقتها على المشاركة فيها. وفيما يلي:

1. رسالة الجهة الراعية للمبادرة (الملتقى التشاوري) التي سلمت للجهات والقوى التي تمت زيارتها.
2. تقرير الجهات التنفيذية (منظمة مدنيون للعدالة والسلام ومركز الحوار السوري) عن هذه المرحلة.



شكل توضيحي رقم /3/ للمرحلة الثانية
مرحلة الزيارات الخاصة وعرض فكرة المشروع على القوى



رسالة الجهة الراعية للمبادرة إلى الجهات المستهدفة

1- انطلقت الثورة السورية المجيدة معبرة عن آلام وآمال السوريين في الحرية والعدالة والكرامة، بعد معاناة من استبداد وفساد تطاولا لعقود وشوَّها قيم الجمال والخير في بلد صنع الحضارة لقرون أو شارك في بنائها.

2- وكان طبيعياً ومتفهماً أن تكون شعارات الثورة عامة وجامعة وشاملة، وألا تقدم مشروعاً أو برنامجاً سياسياً محدداً؛ لأن هذا من طبائع الثورات عند نشأتها وكذلك لانعدام أي مناخ سياسي يتيح التأسيس لمثل هذا تحت ظل حراب النظام.

3- لكن التأخر في صياغة مشروع الثورة السورية أدى أو سمح بنشوء تيارات تحاول كل منها شد الثورة إلى خياراتها أو حتى خنقها ضمن طروحات لا تسع السوريين جميعاً.

4- وقد كان إصدار وثيقة المبادئ الخمسة للثورة السورية علامة فارقة في مسيرة الثورة السورية، حيث شكلت نقطة توافق سورية كبرى بما تم توثيقه حين انطلاقها من توقيع طيف عريض من السوريين عليها وتأييدها، معلنة بوضوح ثوابت الثورة السورية أو الأرضية التي لا يجوز تجاوزها، فكان لزاماً على السياسيين بناء المشروع السياسي الثوري التوافقي بناءً على هذه الأرضية التي تم التوافق عليها، وذلك للإجابة عما «يريد السوريون» بعد أن أجابت وثيقة المبادئ الخمسة في مجمل بنودها عما «لا يريدون».

5- وقد تأخرت قوى الثورة في التوافق على المشروع الوطني التوافقي الجامع والذي تتبناه الثورة، مما فتح الباب واسعاً أمام فرض القوى الخارجية صديقةً كانت أم عدوة مشاريعها الخاصة بل والاقتتال فيما بينها وبالدم السوري وتحقيق أكبر ما تستطيع من هذه المشاريع في صياغة مستقبل سوريا بعيداً عن مصالح ورغبات السوريين بل وحتى أحياناً كثيرة دون علمهم.

6- بناءً على هذا تداعت مجموعة من السوريين من مشارب شتى يجمعهم إدراك التبعات الخطيرة لغياب مشروع سياسي جامع يمثل الثورة بعمومها في «ملتقى تشاوري» جمعهم دونما محاصة أو محسوبية لتهيئة الأجواء وصناعة البيئة الملائمة المفضية لإيجاد أرضية تسمح ببناء مشروع التوافق الثوري السوري الذي يجيب عن سؤال ما هي سوريا المستقبل التي تريدها الثورة بعموم مكوناتها وجمهورها.



7- قامت مشاريع سابقة مشكورةً بمحاولة الإجابة عن هذا السؤال، لكنها كانت تعبيراً عن منطلقات فئة دون فئة أو توجه دون آخر من توجهات السوريين وبذلك وُلدت ميتة لا تستطيع التعبير عن المشروع الوطني الجامع.

8- ولذا كان لا بد من استقراء توجهات القوى الثورية السورية ومعرفة نقاط التوافق ونقاط الاختلاف ورسم خارطة التوافقات والاختلافات بدقة علمية لا تحمل أي تحيز بل تأخذ من أدبيات ومواقف الأطراف ما أعلنته حول كل المسائل الوطنية الكبرى، ثم التأكد من أن مواقف هذه الأطراف ما زالت ثابتة حول هذه المواضيع.

9- كان لا بد كذلك من استطلاع رأي الفاعلين في الثورة في إطار عامة الثوار وخاصتهم، واستطلاع لما يراه عامة الشعب، كل ذلك حول الأسئلة الكبرى التي ترسم إجاباتها شكل سوريا المستقبل، وذلك للاسترشاد بنتائجها حول نقاط الاختلاف، ليدرك كل طرف مدى قبول طروحاته لدى عامة السوريين ونخبهم - بحسب استطلاع آرائهم - فيدرس رغباتهم كما أفصحوا عنها، ويرى إمكانية ميله عن رغباته الخاصة إلى رغبات عموم السوريين، ولهذا نتوقع نتيجة لذلك ضرورة استباق اعلان مشروع الثورة السورية الوطني بورش حوارية بين مختلف القوى الفاعلة تثبت نقاط التوافق العديدة وتبرزها وتتناول حول نقاط الخلاف لجعلها وراء ظهرها عن وعي، فتتفق على صيغة لها أو تقتنع بضرورة تأجيل بعض النقاط الشائكة الى خيارات الشعب لتحسمها، وذلك من اجل اعلان مشروع الثورة السورية الوطني.

10- إن هذه المبادرة هي مشروع سوري بالعاملين فيه والمتحاورين حوله وفي نتائجه للوصول إلى مشروع الثورة السورية الذي تلتف حوله قوى الثورة ونقدمه إلى أهلنا وإلى العالم أجمع حول تصورنا عن سوريا التي نريد.



إن سوريا اليوم وأهلنا فيها وفي بلاد اللجوء تنتظر منا أن نترفع عن ذواتنا وتحزباتنا وفصائليتنا، لنصل وبالحوار ودون أي إملاءات داخلية أو خارجية سوى إملاءات الشعب السوري لرسم صورة بلدنا الحبيب الذي نريده ونسعى إليه بل ونقاتل من أجله.

إن سوريا هي لكل السوريين وإن عمقها الحضاري وتنوعها وثراءها الثقافي وموقعها في قلب العالم لا يسمح لطرف أن يفرض رؤيته على مواطنيه، بل لا بد من تضافر الجميع لمواجهة هذا الخطر الوجودي الذي يهدد حاضرا ومستقبلا، بل نطلق يداً واحدة لبناء بلدنا وتحقيق الخير لأهلنا دون إقصاء أو تهميش لأي مكون سوري.

إن تفاعلكم الإيجابي ومشاركتكم الجادة في بناء هذه المبادرة التوافقية هي أساس نجاحه وهي تعبير صادق عن أن سوريا وأهلنا فيها هم أعلى عندنا من اجتهاداتنا الخاصة أو مصالحنا الضيقة. القائمون على المبادرة

تقرير الجهات التنفيذية عن المرحلة الثانية

ملخص:

بدأت مرحلة الزيارات نظرياً في م 10/9/2017، وكان من المخطط لها الاستمرار لمدة شهرين، أي الانتهاء في 10/11/2017، ضمن هذه الفترة نفذت غالبية الزيارات وأهمها، حيث بلغ عدد الجهات المزاراة 64/. تضمن التقرير جدولاً تفصيلياً بالجهات المزاراة، وأفرد قسماً كاملاً لأبرز مخرجات الزيارات، وأتبعها بقراءة تحليلية تمثل وجهة نظر الجهات التنفيذية وانطباعاتها عن المرحلة الثانية.

أولاً- سير الزيارات:

بدأت مرحلة الزيارات نظرياً في م 2017/9/10، وكان من المخطط لها الاستمرار لمدة شهرين، أي الانتهاء في 2017/11/10م،

وكان قد تم الاتفاق في بداية المرحلة الثانية على إجراء ثلاثة لقاءات تجريبية مع قوى مختلفة (عسكرية، سياسية، شرعية)، قبل الاتفاق على نموذج الزيارات وإجراءاته، وقد انتهت هذه الزيارات في 2017/9/20؛ أي استغرقت 10/ أيام دارت فيها وبعدها نقاشات وحوارات مطولة مع الإدارة التنفيذية للملتقى حول آليات الزيارات، ريثما تم الاستقرار على خطوط أساسية، لتبدأ الزيارات عملياً في 2017/9/21م.



فيما يلي جدول يوضح الجهات المستهدفة بالزيارات

اسم الجهة	طبيعة الجهة	
24	الفرقة الساحلية	عسكري
25	فرقة السلطان مراد	عسكري
26	فرقة الصفوة	عسكري
27	فيلق الرحمن	عسكري
28	قوات الشهيد أحمد العبدو	عسكري
29	القوة 12	عسكري
30	لواء شهداء الإسلام	عسكري
31	لواء المعتصم	عسكري
32	اتحاد منظمات المجتمع المدني	مجتمعي
33	بيتنا سورية	مجتمعي
34	رابطة الكرد المستقلين	مجتمعي
35	الشبكة الحقوقية	مجتمعي
36	فلوكا الحرية	مجتمعي
37	منبر الجمعيات السورية	مجتمعي
38	المنتدى السوري	مجتمعي
39	منظومة وطن	مجتمعي
40	سياد	اقتصادي
41	المنتدى الاقتصادي السوري	اقتصادي
42	رابطة العلماء السوريين	شرعي
43	رابطة علماء الشام	شرعي
44	المجلس الإسلامي السوري	شرعي
45	مجلس شوري أهل العلم	شرعي
46	هيئة الشام الإسلامية	شرعي

اسم الجهة	طبيعة الجهة	
1	الائتلاف الوطني لقوى الثورة	سياسي
2	الاخوان المسلمون	سياسي
3	اعلان دمشق	سياسي
4	تيار مصير	سياسي
5	تيار المستقبل	سياسي
6	تيار مواطنة	سياسي
7	التيار الوطني	سياسي
8	حزب الجمهورية	سياسي
9	حزب الشعب	سياسي
10	حزب العدالة والتنمية	سياسي
11	حزب النهضة	سياسي
12	حركة العمل الوطني	سياسي
13	حزب النداء السوري	سياسي
14	حزب الوحدة الديمقراطي	سياسي
15	حزب الوعد	سياسي
16	المجلس السوري التركماني	سياسي
17	المجلس الوطني الكردي	سياسي
18	الجبهة الشامية	عسكري
19	جيش الإسلام	عسكري
20	جيش أسود الشرقية	عسكري
21	جيش النصر	عسكري
22	حركة أحرار الشام	عسكري
23	فرقة الحمزة	عسكري



ثانياً: مخرجات زيارات المرحلة الثانية:

أبدت جميع القوى التي تمت زيارتها تفاعلاً إيجابياً مع المبادرة وفكرتها، وتقدم بعضها ببعض التوصيات والأفكار التي نلخصها بما يلي:

- توسيع الدراسات مع كراس كامل، ثم البحث في الأمور الخلافية لنقاشها أكثر، يليه الذهاب لحوار قوي ومجتمعي.
- الاستعانة بنماذج عالمية قبل النزاع وبعد النزاع.
- المرحلة الثانية: أسئلة تفصيلية عملية ذات طابع سياسي ونزع القشرة الأيديولوجية عن الأسئلة.
- ضرورة صوغ وثيقة تعبر عن التوافقات بين القوى.
- تم اغفال الجانب الاقتصادي في الدراسات البحثية واستطلاعات الرأي، وبالتالي يمكن أن يرى رجال الأعمال نقصاً بسبب إهمال الجانب الاقتصادي.
- الابتعاد عن تبني المبادرة من قبل العسكر أو الائتلاف.
- إصدار وثيقة والاتفاق على مجموعة من النقاط تحضيراً لمؤتمر وطني عام ناجح.
- جمع أكبر قدر من الوثائق لاسيما التي شاركت فيها القوى الوطنية (التجمع الديمقراطي، القاهرة، الائتلاف) للاستفادة منها في تصميم طاولات الحوار إضافة للدراسات التي أجريت ضمن هذا المشروع.
- حتى يؤتي العمل ثماره ولا يضيع، وكلي يكون في خدمة الثورة يجب أن تجتمع كل القوى على إنتاج وثيقة واحدة ملزمة للجميع.
- كل قوة سياسية ترسل شخص واحد تحت سقف زمني بجدول أعمال صارم.
- هناك تشابه كبير بين الرؤى والتصورات، الأزمة السورية لا تكمن في عدم وجود رؤى وتصورات ولكن كيف الوصول لسورية المستقبل بإزالة الاستبداد (النظام).
- إقرار المجتمع المتنوع قومياً ودينياً في الدستور.
- الحوار المنفتح بين القوى السياسية، والتوافق على المصطلحات الأساسية (الاتفاق على العام وليس التفاصيل)
- الدراسة جهد كبير ومهم وقوي ومن رحم المعارضة ونصح بمشاركته مع ديمستورا ليشكل نقطة ضغط لصالح المفاوض السوري.



- لابد من استثمار المبادرة بورشات حوارية لأن محتواها هام جداً لمستقبل السوريين.
- هنالك تسارع في القضية السورية، من الجيد أن تنتهج النهج العلمي ولكن من دون تفويت بعض الفرص التي قد ترفع المبادرة أو تفشلها لا قدر الله، فمثلاً قد نصل إلى رؤية «وحدة سوريا» ولكن بعد أن تكون سوريا قسمت فعلاً، فلا بد من المواءمة بين جودة العمل والسرعة المطلوبة.
- الحرص على إظهار بعض المخرجات القريبة، كإصدار وثيقة تتضمن أدبيات عامة، تكون بمثابة مخرج أولي، يمكن أن يشكل نقطة للعودة (ملاذات إن صح التعبير)، هذه الأدبيات يمكن صياغتها في الحد الأدنى وبعد الزيارات الثنائية.
- هذه ثوابت أساسية وطبيعية، العقود الاجتماعية والدساتير يجب أن تبنى على أسس توافقية وليس وفق مبدأ الأكثرية.
- عرض المبادرة كاملة على الجهات وعدم الدخول في القضايا التفصيلية التي تشهد تعنتاً من البعض.
- عدم دخول الهيئات الشرعية كجهات مشاركة في الحوار، وتحولها إلى هيئات مرجعية لا تشارك في الوصول إلى المشروع، بقدر ما تباركه وتؤيده.
- أهمية تقليل النقاط محل النقاش، وترحيل بعضها للدستور
- التركيز على العمل بدلاً من الاهتمام بالألفاظ، كأن تمارس الديمقراطية من دون أن تنص عليها.
- نشر هذه الأبحاث باعتبارها جهداً سورياً وطنياً بديلاً عما تنشره وتقوم به مراكز الأبحاث المختلفة المشبوهة، وعلى السياسيين الاحتجاج بها في المحافل المختلفة فيما يتعلق بما يريده الشعب السوري، ويقوي مواقفهم حول المطالب المحقة.



ثالثاً- استنتاجات في ضوء زيارات المرحلة الثانية:

نخصص هذه الفقرة لإدراج انطباعات الفريق التنفيذي التي تولدت أثناء زيارات المرحلة الثانية، من جهة آراء القوى من حيث قبول المبادرة، إضافة إلى تحديد الآلية التي سيتم من خلالها بناء التوافق، وتحديد النقاط الموضوعية المرشحة لأن تكون أساساً للحوار.

1. آراء القوى من حيث قبول المبادرة:

أبدت غالبية ممثلي القوى التي تمت زيارتها إعجابهم بالدراسات والمبادرة، مما يوحي بقبولهم المبدئي بها ورضاهم عنها، واقترح أغلبهم مقترحات للمضي فيها، وكان مقترح الورشات الحوارية خطوة قادمة مقترحاً مشتركاً تقريباً بين مختلف القوى التي أبدت ردود فعل إيجابية. على الرغم من أن جميع الجهات التي تمت زيارتها أرسل لها محضر الزيارة -الذي يتضمن في الغالب تأييدها للمبادرة- لم تبد أي منها اعتراضاً على ذلك، إلا أننا لا نستطيع اعتبار ذلك سوى أمارة أو قرينة على موافقتها على الانخراط في المبادرة، من دون أن يصل الأمر إلى أن يكون تعهداً أو كتاباً رسمياً. كما أنّ درجة التفويض لممثلي القوى في لقاءات المرحلة الثانية متفاوتة وبعضها غير واضح، وهذا طبيعي في الظروف الحالية، وطبيعة العديد من الجهات والقوى الحديثة التأسيس في معظمها.

2. آلية بناء التوافقات:

أثارت جهة من الجهات المستهدفة بالمشروع إشكالية هامة بعد رؤيتها لنتائج الدراسة، والتي يتضح منها التفوق العددي لبعض القوى فيها في عدد من القضايا، حيث اعتبرت بأن العقود الاجتماعية لا تبنى إلا على أساس التوافق⁽¹²⁾، وليس برأي الأغلبية، وإلا فإنّ الأقليات سوف تلجأ لخيارات أخرى.

(12) وهناك ضخ غربي كبير حول هذه القضية في ورشات العمل، حيث يتم الحديث عن ضرورة الديمقراطية التوافقية، في مقابل رفض الديمقراطية المطلقة التي ستمثل مايسمى "دكتاتورية الأكثرية"...



3. أهم القضايا الموضوعية المرشحة للحوار:

من خلال الزيارات والنقاشات التي حدثت فيها، والدراسات التي أنجرت قبلها، يمكن استنتاج أهم القضايا ذات الأولوية:

- في محور السيادة والسلطة: مراعاة ثقافة المجتمع وهويته ..
- كل محور الانتماء واللغة...
- علاقة الدين بالدولة والعلمانية. وهذه تعد من أكثر النقاط الإشكالية بين «الإسلاميين» و«العلمانيين».
- الديمقراطية وحقوق المرأة، وذلك بين التيارات الإسلامية والعلمانية.
- الفدرالية: وتتضمن الموقف التوافقي من الفدرالية. والموقف من أي دستور أجنبي يفرض الفدرالية.

بالمقابل، هنالك بعض القضايا التي تدخل ضمن القضايا التوافقية، ولكن يمكن التعامل معها وفق مقاربة معينة من قبيل:

- قضايا الحقوق والحريات شبه متفق عليها ..ويمكن لمنظمات المجتمع المدني (هيئات شرعية - منظمات إغاثية) أن تضطلع بدور فيها ..كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن ترعى الحوار بشكل عام ..

ولا تدخل في تفاصيله إلا في القضايا ذات الشأن العام الواضح مثل قضايا الحقوق والحريات ..وذلك بشكل مشابه لعمل منظمات المجتمع المدني في تونس ..والتي رعت الحوار الوطني بين القوى السياسية ..وأخذت بناء على ذلك جائزة نوبل للسلام...

- القضايا الاقتصادية تضاف لاحقاً بصياغة عمومية وليست قضايا إشكالية.
- أي إضافات أخرى مقترحة (مهاجرين - العلاقة مع إسرائيل - الإرهاب) مما اقترحته مختلف القوى يعتمد على سرعة ومدى تحقيق التوافق في القضايا الأساسية... فالأولوية لتحقيق التوافق في القضايا الأساسية .



المرحلة الثالثة: بناء أرضية التوافق

النصف الثاني من عام 2018

هدفت المرحلة الثالثة إلى بناء أرضية للتوافق قبل الدخول إلى ورش العمل واللقاءات الجماعية. فبعد أن تبين لنا من خلال المرحلتين السابقتين (إعداد الإطار المعرفي وزيارة القوى المستهدفة) أن هنالك مجموعة قضايا توافقية، تمثل غالبية النقاط التي أثّرت، وهي تشكل، إلا أنها غير كافية، نقطة ارتكاز لنجاح المبادرة بحد أدنى من التوافق الموضوعي. إضافة إلى عدة قضايا إشكالية تمثل عقدة المنشار لأي توافق، وغالباً ما تجاوزتها قوى الثورة والمعارضة في وثائقها تجنباً للخلاف بالنظر إلى تناقض الأيديولوجيات حولها، وهي قضايا «الانتماء والفيدرالية وعلاقة الدين بالدولة». إضافة لقضيتين تتصلان بالنقطة الأخيرة، وهما: المرأة والديمقراطية.

لقد صُممت هذه المرحلة للوصول إلى خيارات توافقية عبر وضع صياغات مقترحة للنقاط التوافقية (مسودة القضايا التوافقية)، وأسئلة تفصيلية مكتوبة حول النقاط الإشكالية، وإرسالها للقوى المستهدفة للإجابة عليها، تمهيداً لتحليل تلك الأجوبة بما ييسر تفكيك تلك القضايا.

بناء على ذلك تضمنت المرحلة الثالثة ثلاث خطوات:

1. الأولى: إعداد مسودة القضايا التوافقية والأسئلة الخاصة بالقضايا الإشكالية.
2. الثانية: إرسال الأسئلة المكتوبة إلى الجهات المستهدفة، والحصول على أجوبتها.
3. الثالثة: تحليل الأجوبة وتصنيفها ضمن «كتل إجابات» وفق معايير محددة مصممة خصيصاً لبناء أرضية التوافق.



شكل توضيحي رقم 4/ للمرحلة الثالثة - مرحلة بناء أرضية التوافق



مسودة القضايا التوافقية

وُضعت هذه المسودة بناءً على الإطار المعرفي (الدراسة البحثية ودراسة استطلاع الرأي)، ونتائج اللقاءات الثنائية التي أجريت في المرحلة الثانية، مع مراعاة وثائق قوى الثورة والمعارضة والصياغات الدستورية السورية خصوصاً دستور 1950. مع التنويه إلى أن هذه الصياغات قد لا تكون توافقية وفقاً للبعض لاعتراضه على المعايير التي بنيت على أساسها، ولكن صاغت الجهة الراعية مع الجهات التنفيذية هذه القائمة بناءً على المراجع المذكورة أعلاه.

1	سوريا وحدة سياسية، يلتزم السوريون بالمحافظة على وحدتها أرضاً وشعباً، ولا يجوز اقتطاع جزء من أراضيها، أو التنازل عنه.	وحدة سياسية: من دستور 1950م. يلتزم السوريون بالمحافظة على وحدتها أرضاً وشعباً: أكدت جميع القوى المستهدفة بالدراسة البحثية على ذلك في أدبياتها السياسية، باستثناء واحدة صرحت بوحدة سوريا الجغرافية. لا يجوز اقتطاع جزء من أراضيها، أو التنازل عنه: وردت في دستور 1950، والإطار التنفيذي للهيئة العليا للمفاوضات.
2	الشعب السوري هو من يقرر مصيره، وهو مصدر السلطات.	«الشعب السوري هو من يقرر مصيره»: أكدت ثلاثة أرباع القوى المستهدفة بالدراسة البحثية على ذلك في أدبياتها /46/ من أصل /62/، والبقية التزمت الصمت. هو مصدر السلطات: نص دستور 1950 على هذه العبارة، ثم تبعته بقية الدساتير السورية، كما وردت العبارة في الإطار التنفيذي للهيئة العليا للمفاوضات.
3	استقلالية القرار الوطني، ورفض كافة أشكال التبعية	ورد ما يشير إلى هذا المعنى في عبارة «سوريا دولة مستقلة» التي وردت في جميع الدساتير السورية، ابتداءً من دستور 1930. وكذلك في الإطار التنفيذي للهيئة العليا للمفاوضات.
4	صندوق الاقتراع، هو الوسيلة الوحيدة لتداول السلطة، ويحرم اللجوء إلى السلاح بين السوريين	عبارة «صندوق الاقتراع هو الوسيلة الوحيدة لتداول السلطة» وردت في جميع الدساتير السورية، وكذلك في الإطار التنفيذي للهيئة العليا للمفاوضات. «يحرم اللجوء إلى السلاح بين السوريين» وردت في أدبيات غالبية القوى محل البحث /56/ من أصل /62/.
5	تراعي الدولة السورية وأنظمتها ثقافة المجتمع وهويته وقيمه	وردت شواهد جزئية على هذا الأمر في الدساتير السورية، وفي مقدمة دستور 1950. حيث جاء فيها: «ولما كانت غالبية الشعب تدين بالإسلام فإن الدولة تعلن استمساكها بالإسلام ومثله العليا». فسبب استمساك الدولة بالإسلام ومثله العليا هو أن غالبية الشعب السوري تدين بالإسلام، ما يعني أن الدولة راعت «مُثل الإسلام» التي تشكل في إحدى جوانبها نظاماً ثقافياً وأخلاقياً. إضافة إلى ذلك أكدت بعض الدساتير السورية على ضرورة مراعاته في مجال حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية من جهة، والتعليم من جهة أخرى بلغ عدد القوى التي أشارت صراحة إلى هذه النقطة /39/، بينما اقتصر عدد الجهات التي أشارت ضمناً إليها /4/، في حين لم تبد /19/ جهة أي موقف تجاهها.
6	تلتزم الدولة برعاية الحقوق الثقافية والدينية المشروعة لكل مكوناتها في إطار وحدة الدولة والشعب.	وردت العبارة بحرفيتها في الإطار التنفيذي. وردت عبارة شبيهة بها في دستور 1950، ولكنها اقتصر على الحقوق الدينية، حيث جاء فيها: «حرية الاعتقاد مصونة. والدولة تحترم جميع الأديان السماوية. وتكفل حرية القيام بجميع شعائرها على ألا يخل ذلك بالنظام العام».
7	اللغة العربية لغة رسمية في الدولة	تواتر هذا النص في الدساتير السورية بدءاً من دستور 1920. كما جاءت العبارة بتأكيد أكثر في الإطار التنفيذي للهيئة العليا للمفاوضات.



8	يقوم نظام الدولة على أساس تداول السلطة والتعددية والمواطنة التي تساوي بين جميع السوريين أمام القانون في الحقوق والواجبات من دون تمييز على أساس اللون أو الجنس أو اللغة أو القومية أو الرأي أو الدين أو المذهب.	النص مأخوذ بتصريف من الإطار التنفيذي. أدرجت عبارة «أمام القانون»، وهي مأخوذة من دستور 1950 الذي جاء فيه: «المواطنون متساوون أمام القانون في الواجبات والحقوق وفي الكرامة والمنزلة الاجتماعية». العبارة تعني ضمناً رفض المحاصصة الطائفية أو العرقية
9	يقوم نظام الحكم على مبادئ العدل وسيادة القانون والفصل بين السلطات واستقلال القضاء وضمان الحقوق والحريات الأساسية لجميع المواطنين من دون تمييز.	جميع المبادئ المذكورة وردت في أدبيات غالبية القوى المستهدفة بالدراسة البحثية، فضلاً عن أنها تمثل مبادئ توافقية غير إشكالية. كذلك ورد النص على مبادئ «سيادة القانون والفصل بين السلطات واستقلال القضاء وضمان الحقوق والحريات الأساسية والعدل» في الإطار التنفيذي. ورد النص على مبدأ «العدل» في مقدمة دستور 1950.
10	تلتزم الدولة السورية بالمعاهدات والمواثيق والعهود الدولية التي تعد طرفاً فيها قبل آذار 2011.	ورد النص أساساً في الإطار التنفيذي. عبارة «قبل آذار 2011» تمت إضافتها من خلال المقابلات التي تمت مع مختلف الأطراف السورية، والتي تؤكد على عدم شرعية الاتفاقات التي أبرمها النظام بعد هذا التاريخ. العبارة بمضمونها متعارف عليها، وهي نتيجة طبيعية لوجود سوريا كدولة.
11	تتمتع المرأة السورية بكامل حقوقها العامة والفردية، وتكفل الدولة تيسير إسهامها الفاعل والمكفول قانونياً في الحياة العامة والسياسية.	وردت العبارة الأولى في الإطار التنفيذي بحرفيتها. وردت فكرة العبارة الثانية في الإطار التنفيذي، وتم التصرف فيها بناء على المقابلات التي أجريت مع القوى المستهدفة بالمبادرة.
12	الجيش والقوات المسلحة مؤسسة وطنية، يمنع عليه التدخل في الحياة السياسية، وتتمثل مهمته بالدفاع عن الوطن وحماية أمنه واستقلاله وسلامة أراضيه، وتجب إعادة هيكلة وفق أسس احترافية بعيدة عن الطائفية.	المبادئ الأساسية مستوحاة من الإطار التنفيذي، ووثائق القوى محل البحث، والقواعد الأساسية للعقد الاجتماعي بين السوريين.
13	الجهاز الأمني، مؤسسة وطنية تتمثل مهمته بحفظ الأمن والنظام العام وحماية الأفراد والمؤسسات على أساس احترام القانون وحفظ حقوق الأفراد وحرياتهم، وتحل الأجهزة الأمنية الحالية، ويعاد تشكيلها وفق أسس احترافية بعيدة عن الطائفية.	المبادئ الأساسية مستوحاة من المبادئ العامة التي يقوم عليها أي جهاز أمني احترافي. «حل الأجهزة الأمنية وإعادة تشكيلها» مستوحاة من وثائق قوى الثورة والمعارضة والأدبيات السياسية لغالبية القوى محل البحث. المفهوم العام ورد في وثيقة المبادئ الخمسة وبيان الرياض1
14	رحيل رأس النظام وزمرته الحاكمة في بداية أي حل سياسي.	المبدأ متوافق عليه في مختلف وثائق قوى الثورة والمعارضة. تم التأكيد على هذه القضية في وثيقة المبادئ الخمسة وبيان الرياض1 وفي الإطار التنفيذي.



الأسئلة الخاصة بالقضايا الإشكالية التي أُرسلت للقوى المستهدفة

تضمن الملف الذي أرسل للجهات المستهدفة قائمة بالأسئلة حول القضايا الإشكالية موزعة على سبع مجموعات؛ كل مجموعة خاصة بإحدى تلك القضايا، حيث ركزت الأسئلة على محاولة استجلاء الدوافع والأسباب، وتحديد المكاسب والمخاوف في كل قضية، فضلاً عن التعرف على الخيارات التوافقية من الشخصيات الوطنية والجهات المستهدفة تجاه تلك القضية. وندرج فيما يلي نموذجاً عن تلك المجموعات، وهي مجموعة الأسئلة الخاصة بعلاقة الدين بالدولة:

مجموعة الأسئلة الخاصة بعلاقة الدين بالدولة

تكرست هذه العلاقة ابتداءً من دستور 1920م، حيث تم النص فيه على أن دين ملكها الإسلام⁽¹³⁾، ثم تكرر الأمر في دستور 1930. وفي دستور 1950 وردت عبارة «دين الدولة الإسلام»⁽¹⁴⁾ في مسودة مشروع دستور 1950 الأساسية، وقد حصل حولها نقاش مطول على المستوى السياسي والشعبي، بين من يريد تثبيتها في الدستور أسوة بدساتير أخرى وردت بها كدستور مصر والعراق وتونس، وبين من يرفض ذلك. وكانت النتيجة التخلي عن هذا النص لصالح نص في مقدمة الدستور أكد إعلان الدولة استمساكها بالإسلام ومثله العليا، وأن الفقه الإسلامي المصدر الرئيس للتشريع، وأن يكون دين رئيس الدولة الإسلام.

هذان الموضوعان الأخيران تكررا في جميع الدساتير السورية مع تعديل بسيط متعلقة بـ «ال» التعريف في «دستوري 1973-2012»، حيث أصبحت «الفقه الإسلامي مصدر رئيسي للتشريع». فكانت الأسئلة المطروحة هي:

(13) تواتر هذا النص في جميع الدساتير السورية ابتداءً من دستور 1920م.

(14) يبلغ مجموع الدول التي تضمنت دساتيرها نصوصاً متفاوتة في صياغاتها حول الإسلام، 25 دولة إسلامية، تشكل 56% من إجمالي عدد الدول الإسلامية، وذلك إلى جانب 20 دولة إسلامية تشكل

44 %، لم تشر دساتيرها إلى الإسلام.

بالنسبة للدول العربية، ورد في دساتيرها باستثناء دستور لبنان 1925، نصوصاً تشير إلى علاقة ما بين الإسلام وبين الدولة، سواء بالنص على أن دين الدولة الإسلام، أو أن الشريعة الإسلامية أو الفقه الإسلامي المصدر الرئيسي/مصدر رئيسي للتشريع، أو أن دين رئيس الدولة الإسلام.



«دين الدولة الإسلام»:

1. ما هي المعاني التي تمثلها هذه العبارة برأيك سواء كنت من مؤيديها أو معارضيها؟
2. ما هي الأسباب التي تدفعك إلى تأييد / معارضة / الحياد تجاه هذه العبارة؟
3. ما هي (المكاسب والخسائر) المترتبة على (تأييدك/معارضتك/حيادك) من هذه العبارة؟
4. ما هي أبرز القضايا التي تعتقد ارتباطها بهذه العبارة، وبأن هنالك تأثيراً متبادلاً فيما بينها، مثلاً «الحريات، المواطنة، المساواة، التشريع...إلخ»؟
5. ما هو أثر وجود/عدم وجود هذه العبارة على حقوق الإنسان وحياته؟
6. هل وجود مادة تنص على «دين الدولة الإسلام» في دساتير غالبية الدول العربية يعطي المشروعية لوجودها في الحالة السورية؟ ولماذا؟
7. برأيك، كيف سيكون تأثير موقفك مؤيد/معارض/محايد على المجتمع السوري والمحيط الإقليمي والمجتمع الدولي؟
8. برأيكم، هل هناك «خيارات توافقية» أخرى يمكن طرحها حول هذه القضية ترضي أكبر شريحة من السوريين؟
9. ما هي المخاوف التي يثيرها جوابك؟ وما هي التطمينات التي تقترحها لهذه المخاوف؟

العلاقة بين الشريعة الإسلامية والتشريع:

تعددت العبارات التي تعبر عن هذه العلاقة في دساتير الدول العربية أهمها: «الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للتشريع، الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، الفقه الإسلامي المصدر الرئيسي للتشريع، الفقه الإسلامي مصدر رئيسي للتشريع، مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع».

1. ما هي المعاني -بغض النظر عن العبارات- التي تمثلها هذه العلاقة برأيك سواء كنت من مؤيديها أو معارضيها؟
2. ما هي أبرز القضايا التي تعتقد ارتباطها بهذه القضية، وبأن هنالك تأثير متبادل فيما بينها، مثلاً «الحريات، المواطنة، المساواة، التشريع...إلخ»؟
3. ما هي الأسباب التي تدفعك إلى تأييد / معارضة / الحياد تجاه هذه العلاقة؟
4. ما هي (المكاسب والخسائر) المترتبة من (تأييدك/معارضتك/حيادك) من هذه العلاقة؟
5. برأيك، كيف سيكون تأثير موقفك مؤيد/معارض/محايد على المجتمع السوري والمحيط الدولي؟



6. هل وجود مادة تنص على «العلاقة بين الشريعة الإسلامية والتشريع» في دساتير غالبية الدول العربية يعطي المشروعية لوجودها في الحالة السورية؟ ولماذا؟
7. ما هي الخيارات المقبولة بالنسبة لك تجاه هذه العلاقة؟ ولماذا؟
8. ما هي المخاوف التي يثيرها جوابك؟ وما هي التطمينات التي تقترحها لهذه المخاوف؟

دين رئيس الدولة الإسلام:

تواتر هذا النص في جميع الدساتير السورية ابتداء من دستور 1920م وحتى الآن. وقد كانت الأسئلة المطروحة، هي:

1. ما هي الأسباب التي تدفعك إلى تأييد / معارضة / الحياد تجاه هذه العبارة؟
2. ما هي (المكاسب والخسائر) المترتبة من (تأييدك / معارضتك / حيادك) من هذه العبارة؟
3. ما هو تأثير هذه العبارة على فكرتي «المواطنة» و«المساواة»؟
4. برأيك، كيف سيكون تأثير موقفك مؤيد / معارض / محايد على المجتمع السوري والمحيط الإقليمي والمجتمع الدولي؟
5. هل وجود مادة تنص على أن «دين رئيس الدولة الإسلام» في دساتير غالبية الدول العربية يعطي المشروعية لوجودها في الحالة السورية؟ ولماذا؟
6. ما هي الخيارات المقبولة بالنسبة لك تجاه هذه المسألة؟
7. ما هي المخاوف التي يثيرها جوابك؟ وما هي التطمينات التي تقترحها لهذه المخاوف؟



تحليل إجابات القوى المستهدفة بخصوص القضايا الإشكالية

مقدمة:

بعد الانتهاء من المرحلتين:

الأولى: التي تضمنت الدراسة البحثية التي رصدت وحللت مواقف القوى والجهات المستهدفة بالمبادرة⁽¹⁵⁾ تجاه أبرز النقاط المتعلقة بمستقبل سوريا، وخرجت بقائمتي المواضيع التوافقية وتلك الإشكالية، واستطلاع الرأي الذي رصد موقف الشارع السوري وناشطيه، وبعض الشخصيات الوطنية تجاه هذه النقاط.

الثانية: التي تجسدت في عرض نتائج المرحلة الأولى على قوى الثورة والمعارضة، وأخذ انطباعاتهم ومرئياتهم عن فكرة المبادرة ومواقفهم تجاه النقاط المذكورة في الدراسة واستطلاع الرأي.

تم التوجه في المرحلة الثالثة، بعد تحديد القضايا الإشكالية⁽¹⁶⁾ بناء على مخرجات المرحلتين السابقتين، إلى القوى والجهات وبعض الشخصيات الوطنية، بأسئلة تفصيلية حول كل قضية من هذه القضايا الإشكالية، بهدف:

- كشف جذور القضايا الخلافية أمامنا وأمام أصحابها (الجذور السياسية العملية وليس الجذور الفكرية والأيدلوجية)، بما يؤدي إلى تفكيك المفاهيم الكبيرة، ويسهل التعامل معها.

- جعل الأطراف المختلفة تُمحّص تصوراتها المسبقة حول القضايا الخلافية، من خلال فتح زوايا نظر جديدة للقضية نفسها.

- تحفيز الجهات إلى اقتراح صياغات توافقية يمكن أن تمثل مخرجاً من وجهة نظرها.

حيث أرسلت هذه الأسئلة التفصيلية إلى 37/ جهة وشخصيات وطنية، تمت الإجابة عليها من قبل 21/ جهة وشخصية. ثم قام فريق من القائمين بالعمل التنفيذي في المبادرة بتحليل الإجابات التي وصلت، وفق المنهجية التالية:

(15) بلغ عدد الجهات التي رصدت مواقفها 62/ جهة ضمت: 32/ جهة سياسية، 24/ قوة عسكرية، 6/ هيئة شرعية واعتبارية.

(16) حددت النقاط الإشكالية بما يلي: علاقة الدين بالدولة، اسم الدولة، الانتماء العربي والإسلامي، موقع اللغات الأخرى غير العربية في الدولة، شكل إدارة الدولة المركزية، اللامركزية الإدارية، الفيدرالية.. إلخ، حقوق المرأة



1. جذر الإشكالية: ويقصد بها الوصول إلى النقاط الأساسية التي تمثل نقطة الخلاف بين القوى في موقفها تجاه القضية محل البحث.
2. النقاط المرتبطة بالقضية محل البحث: ويقصد بذلك استكشاف النقاط التي تؤثر وتتأثر بالقضية الإشكالية محل البحث.
3. موقف القوى والشخصيات من القضية محل البحث: تلخص فيه النتائج التي وصلت لها الدراسة البحثية واستطلاع الرأي، وتتضمن هذه الفقرة كذلك تحديداً لأبرز القوى التي تمثل لها القضية محل البحث نقطة إشكالية.
4. الخيارات التوافقية تجاه القضية محل البحث: تلخص فيها أكثر الخيارات توافقية بحسب استطلاع فريق العمل لمواقف القوى السابقة والحالية، وبحسب تحليل الإجابات التي وردت.

المحور الأول - علاقة الدين بالدولة

تكرست هذه العلاقة ابتداء من دستور 1920م، حيث تم النص فيه على أن دين ملكها الإسلام⁽¹⁷⁾، ثم تكرر الأمر في دستور 1930⁽¹⁸⁾. وفي دستور 1950 وردت عبارة «دين الدولة الإسلام⁽¹⁹⁾» في مسودة مشروع دستور 1950 الأساسية، وقد حصل حولها نقاش مطول على المستوى السياسي والشعبي، بين من يريد تثبيتها في الدستور أسوة بدساتير دول أخرى مشابهة وردت بها كدستور مصر والعراق وتونس، وبين من يرفض ذلك. وكانت النتيجة التخلي عن هذا النص لصالح تثبيت نص في مقدمة الدستور أكد أنه «لما كانت غالبية الشعب تدين بالإسلام فإن الدولة تعلن استمساكها بالإسلام ومُثله العليا»، وفي المادة 3/ منه التي جاء فيها: «الفقه الإسلامي المصدر الرئيسي للتشريع»، و«دين رئيس الجمهورية الإسلام». هذان الموضوعان الأخيران تكررا في جميع الدساتير السورية اللاحقة باستثناء دستوري «1973-2012» حيث حُذفت «ال» التعريف في عبارة «المصدر الرئيسي للتشريع»، لتصبح «مصدر رئيسي للتشريع».

يدخل تحت هذه القضية مسائل محددة: مكانة الشريعة من التشريع، دين الدولة، دين رئيس الدولة، الديمقراطية

(17) تواتر هذا النص في جميع الدساتير السورية ابتداء من دستور 1920م.

(18) عد التحول إلى النظام الجمهوري، أصبحت العبارة «دين رئيس الدولة الإسلام»، والتي تكررت في كل الدساتير التي تعاقبت على سوريا.

(19) يبلغ مجموع الدول التي تضمنت دساتيرها نصوصاً متفاوتة في صياغاتها حول الإسلام، 25 دولة إسلامية، تشكل 56% من إجمالي عدد الدول الإسلامية، وذلك إلى جانب 20 دولة إسلامية تشكل 44%، لم تشر دساتيرها إلى الإسلام.

بالنسبة للدول العربية، ورد في دساتيرها باستثناء دستور لبنان 1925، نصوصاً تشير إلى علاقة ما بين الإسلام وبين الدولة، سواء بالنص على أن دين الدولة الإسلام، أو أن الشريعة الإسلامية أو الفقه الإسلامي المصدر الرئيسي/مصدر رئيسي للتشريع، أو أن دين رئيس الدولة الإسلام.



أولاً- جذر إشكالية «علاقة الدين بالدولة»:

كشف تحليل الإجابات في مرحلة المبادرة الثالثة عن سبعة جذور تتحكم بالخلاف بين الأطراف السورية في علاقة الدين بالدولة، وهي: تصور الإسلام، تصور «ثقافة الشعب» التي يفترض التعبير عنها في العقد الاجتماعي، انعكاس ثقافة الشعب على منظومة الدولة، أثر مفاهيم المواطنة والحقوق والحريات العامة بوجود نص يشير إلى الشريعة الإسلامية، الخوف من القادم الديمقراطي وغير الديمقراطي، العلاقة بين النص على الإسلام والديمقراطية.

الجذر الأول: حياد الدولة الحديثة.

ثمة وجهتي نظر تجاه فكرة «حياد الدولة الحديثة» باعتبارها جهاز مؤسساتي خدمي، وهما:

- الأول: حياد منعزل: ثمة من يرى أن مفهوم حيادية الدولة هو مفهوم صارم يتطلب عزلها عن أي أثر فكري أو أيديولوجي أو ديني أو ثقافي، وبالتالي يذهب هذا الرأي إلى ضرورة ألا يكون هناك أي بند دستوري يشير إلى بُعد ثقافي ديني للدولة أو لمكونات الشعب، سواء ترتب عليه أثر تشريعي أو ظل في حدود الانتماء العام، وسواء كان يخص الأكثرية أو الأقليات، لأن ذلك سيجعل الدولة متحيزة لفئة من الشعب على حساب بقية الفئات، فضلاً عن أن عمل الدولة عمل خدمي إداري فهو محايد من الناحية الدينية والثقافية.

- الثاني: حياد متفاعل: ثمة من يرى أن حيادية الدولة بالمعنى الأول أمر لا وجود له على أرض الواقع، فكل دولة تتأثر بثقافة شعبها وحضارته بدرجة أو بأخرى. وبالتالي يرى هؤلاء ضرورة أن يحضر الإسلام في الدستور باعتباره ثقافة أكثرية الشعب وباعتباره يشكل خلفية حضارية وتاريخية لهذه المنطقة وللسورية تحديداً، فهو يوفر ضمان اجتماعي عملي في الالتزام بالدستور والاقتناع به، بل حتى القبول به. فإذا كانت الدولة لا ثقافة لها كونها جهاز إداري فإن الشعب الذي تخدمه الدولة له ثقافة ودين يجب على الدولة عدم تجاهله.

الجذر الثاني: تصور الإسلام:

ثمة حد أدنى يتفق عليه الجميع في نظرتهم للإسلام، وهو الجانب الفردي المتعلق بعلاقة الإنسان بربه، بوصف الإسلام ينظم هذه العلاقة الخاصة المتعلقة بالفرد من دون أن يكون لها تدخل بالشأن العام، كالعبادات والجانب الأخلاقي الفردي. أما بالنسبة لتدخل الإسلام في الشأن العام⁽²⁰⁾، ومدى تنظيمه له، فهنا نجد نظرتين مختلفتين

(20) المقصود بالجانب الفردي: هو ذلك الجانب الذي ينظم علاقة الإنسان بربه مثل الدعاء والصلاة والحج وغيرها من العبادات، أما جانب الشأن العام، فهو الجانب الذي ينظم علاقات الأفراد فيما بينهم، مثل مسائل المعاملات والأسرة والحكم... إلخ. وهناك جانب يتعلق بتنظيم علاقة الإنسان بنفسه مثل القواعد الخاصة بأداب الطعام ودخول المنزل... إلخ.
ينظر: د. وهبة الزحيلي، أخلاق المسلم (علاقته بالمجتمع)، دار الفكر، الطبعة الأولى، 2010، ص 1.



-الأولى: علمانية: ترى ضرورة عدم النص على هذا الجانب ولها مبررات مختلفة منها أن هذا الجانب أساساً غير موجود في الشريعة الإسلامية، أو أنه موجود ولكن يجب عدم النص عليه لتعارضه مع طبيعة الدولة الحديثة التي يعد أحد أسسها عدم تدخل الدين فيها، ومع منظومة الحقوق المعاصرة على مستوى حرية الاعتقاد والحرية الشخصية،

-الثانية: إسلامية: ترى أن الإسلام دين له جانب يتدخل في الشأن العام، وأن المسلمين مطالبون بالتحاكم إليه في كافة شؤونهم الشخصية والأسرية والجماعية، وهي أحكام موجودة ونصوص لا يمكن تجاوزها إلا بتجاوز الإسلام نفسه⁽²¹⁾،

الجذر الثاني: تصور «ثقافة الشعب» التي يفترض التعبير عنها في العقد الاجتماعي:

لم يبد أحد اعتراضه على وجود نص يعبر عن ثقافة الشعب السوري في العقد الاجتماعي «مبادئ الدولة الأساسية»، غير أن الخلاف هو في تصور الجهات عن هذه الثقافة التي يفترض حضورها:

-الأول: ثقافة أغلبية الشعب وتاريخ سوريا: من يتبنى هذا التصور يعتبر أن ثقافة غالبية الشعب السوري هي الثقافة التي يجب ترجمتها في الدستور بشكل أساسي دون انتقاص من حقوق بقية الثقافات المتنوعة التي تزخر بها سورية، خاصة وأن ثقافة هذه الأغلبية هي ذاتها الثقافة التي حضنت سورية التاريخية والحالية على مدى قرون طويلة لم تنقطع. وهنا الحديث عن الإسلام لا بوصفه ديناً بل بوصفه ثقافة وحضارة ورؤية للحياة ومنظومة أخلاقية⁽²²⁾.

-الثاني: ثقافة مكونات الشعب المختلفة: من يتبنى هذا التصور يعتبر أن ثقافة كل مكونات الشعب مهما كانت صغيرة الحجم أو محدودة التأثير، تشكل مجموعها ثقافة الشعب السوري، وأنه لا مكان هنا للترجيح أو التفضيل، بل كلها تعطي قيمةً متساوية في حساب المواطنة. لذلك يرفض أصحاب هذا التصور ذكر الإسلام بأي صيغة فيها تفضيل أو مزية على مستوى الانتماء أو على مستوى التشريع، يرى بعضهم أنه إن كان لا بد من ذكر الإسلام، فيجب أن تذكر كل الثقافات الأخرى الفرعية كالمسيحية وغيرها.

(21) ترى هذه النظرة ضرورة حضور هذا الجانب عبر نص إيجابي يشير إما إلى المبادئ العامة ومقاصد الشريعة والقواعد الفقهية والأصولية الكبرى فقط، أو إلى

الفقه الإسلامي أو الشريعة الإسلامية بمعناها التشريعي المتعلق بالأحكام الفقهية

(22) كالربا والقصاص ونحوها. أو بنص سلبي يشير إلى ضرورة عدم تعارض النصوص القانونية النازمة إما مع كليات الشريعة الإسلامية ونصوصها القطعية أو مع الشريعة الإسلامية بشكل عام.

الفرق بين الحالتين، أنه في حالة التأثير بالإسلام "كدين" فهذا يعني التزام الشخص بتعاليم الإسلام تعيداً لله عز وجل، أما في حالة التأثير بالإسلام كثقافة ومنظومة أخلاقية فهذا يعني التزام الشخص به عادة دون أن يقصد بذلك عبادة الله، وإنما مراعاة عادات المجتمع وأعرافه.



الجذر الثالث: انعكاس ثقافة الشعب على منظومة الدولة:

على الرغم من وجود توافق في النظرة إلى الدولة باعتبارها، «أداة تنفيذية وجهاز إداري خدمي ومؤسسة سلطوية»، إلا أن الخلاف يحدث بعد ذلك في مدى تأثير هذه «النظرة الإجرائية الأدائية» للدولة، بثقافة الشعب ومنظومته القيمية والأخلاقية -والمنظومة الإسلامية هي المقصودة بطبيعة الحال على اعتبارها المنظومة الوحيدة التي تمتلك بطبيعتها أحكاماً تنظم جهاز الدولة-، وذلك بين من يرى عدم تأثير هذه النظرة لجهاز الدولة بهذه الثقافة والمنظومة الأخلاقية، وبين من يرى أن جهاز الدولة يتأثر حكماً بها، وهي الحالة السورية نابعة أساساً من دين غالبية الشعب السوري، وهي الإسلام⁽²³⁾.

الجذر الرابع : تأثير مفاهيم المواطنة والحقوق والحريات العامة بوجود نص يشير إلى الشريعة الإسلامية:

يتضح من التبريرات التي ساقتها القوى والشخصيات أن هناك تصوراً مختلفاً لدى كل طرف عن أثر حضور الإسلام في الدستور -أيّاً كانت الصيغة- على حقوق وحريات بقية مكونات الشعب الدينية من جهة، وعلى الحقوق والحريات العامة من جهة أخرى. ويُربط ذلك دائماً بمدى التوافق مع فكرة المواطنة التي تفترض التساوي بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات.

-تضرر المواطنة المتساوية (الحقوق والحريات) بوجود نص يشير إلى العلاقة بين الشريعة الإسلامية والدولة: أصحاب هذا التصور يرون أن أي إدخال للإسلام (أو صيغته المختلفة كالشريعة والفقه) في الدستور يطعن بدولة المواطنة بشكل تلقائي، على اعتبار أن دولة المواطنة لا وجود لها بدون العلمانية التي تستبعد أي عنصر ديني من العمل العام والتعاقد الاجتماعي. ويرى أصحاب هذا التوجه أن وجود نص يربط بين الشريعة الإسلامية والدولة سيؤثر سلباً على المفاهيم التالية:

- حرية الدين والمعتقد.
- معارضة الشرعة الدولية.
- المساواة.
- جعل التشريع بيد الفقهاء لا الشعب

(23) ثمة خلافات بين أصحاب هذا التوجه حول "كيفية انعكاس ثقافة الشعب الدينية في الدستور"، حيث يمكن تصنيف درجات الانعكاس والحضور من الألف للأشد:

1- وصل الإسلام بالجمهور لا بالدولة: أن ينص الدستور على الدين الإسلامي بعبارة تحيل إلى الجمهور لا الدولة، كالنص على أن الإسلام دين غالبية الشعب السوري. حجة هذا الرأي أن الدولة بما أنها جهاز إداري وهي دولة الشعب وجب عليها أن ترعى توجهات الجمهور، وتعمل على تحقيق تطلعاتهم ورؤيتهم للحياة، فالدولة أداة لتحقيق رؤية الشعب بعمقه الثقافي. وهذا رأي أناس من خلفيات مختلفة. وهنا يوجد من يعتقد أن الإسلام هو المخزون الثقافي الأساسي للشعب السوري إلا أنه لا يرى إدراج هذا المعنى في الدستور.

2- وصل الإسلام بالعملية التشريعية: أن ينص الدستور على أن الشريعة أو الفقه الإسلامي مصدر رئيسي أو وحيد أو أحد مصادر التشريع.

3- وصل الإسلام بالدولة بعمومها: أن ينص الدستور على أن "دين الدولة الإسلام"، وتفسير هذه الجملة تارة جاء بمعنى ثقافي محض بأن تدعم الدولة المؤسسات الدينية الإسلامية كإنشاء المساجد ونحوها، وتارة جاء تفسيرها بمعنى تشريعي في ألا تعارض القوانين الفقه الإسلامي.



-الإسلام بوصفه «كليات عامة» أو «فقه أحكام» يعزز المواطنة أو على الأقل لا ينتقص منها: من يرى أهمية النص على الإسلام بوصفه كليات ومقاصد عامة ومبادئ أخلاقية وقواعد حقوقية كبرى؛ يرى أن ذلك يعزز المواطنة ولا يترتب عليه تفاوت أو تحيز في الحقوق والواجبات. إذ تتضمن هذه القواعد العدالة والمساواة والحرية والكرامة والتكافل وحفظ الحقوق الثقافية والدينية وحماية المال ومشاركة المجتمع بعملية التشريع واستقلال القضاء وغيرها من القواعد والقيم الإنسانية المشتركة.

كذلك، من يرى النص على مصدرية الفقه الإسلامي -وحيداً أو رئيساً- لا يرى أنه يتعارض مع مبدأ المواطنة وتساوي الحقوق والواجبات، حيث إن الفقه الإسلامي يضمن للجميع حقوقهم، بشرط أن يفهم الفقه على أنه كل الثروة الفقهية المتوفرة بين أيدينا بمختلف مذاهبها ومدارسها، مضافاً إليها الفقه المعاصر الذي يبحث في المسائل المستجدة.

الجذر السادس: الخوف من القادم الديمقراطي وغير الديمقراطي.

كان هنالك مخاوف يحملها كثير من الأطراف تجاه بعضهم البعض، تتمحور هذه المخاوف بشكل جوهري بأن المستقبل القادم لسورية يترجح أنه لن يكون ديمقراطياً يحدد فيه الشعب مرجعيته ويختار حكامه بشكل نزيه، لذلك فإن كل طرف يحاول تحصيل أكبر ضمان يحقق رؤيته في العلاقة بين الدين والدولة ومرجعية التشريع ودين رئيس الدولة. وفي المقابل هناك توجس من أن يكون القادم ديمقراطياً فيختار فيه الشعب توجهات لا تناسب أحد الأطراف.

وضّح بعض الذين طالبوا أن يكون دين رئيس الدولة الإسلام، أن أحد مبرراتهم هو عدم ضمان حصول انتخابات حقيقية يفرز فيها الشعب السوري ذي الغالبية السنية من يريده. وفي المقابل يمكن استنتاج -من كلام فئة قليلة من المستطلعة آراؤهم- توجّس ألا يختار الشعب مرجعية معينة للتشريع، خاصة مع التغيرات الديموغرافية الجارية وتهشم المجتمع السوري.

وبعض الذين طالبوا باعتماد مرجعية الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وعدم النص على الفقه الإسلامي؛ بدا وكأنهم يريدون تثبيت الأمور من الآن من دون تركها لخيارات الشعب، خاصة الحقوق التي لها طابع ثقافي معين كتلك المتعلقة بالأسرة.



الجذر السابع: العلاقة بين النص على الإسلام والديمقراطية:

كل الأطراف يؤكدون النص على الديمقراطية -أو آلياتها على أقل تقدير- كونها مكتسباً يسعى الشعب لتحصيله، والديمقراطية بما تعنيه من فصل السلطات ومنع الحكم العسكري والانقلابي وسيادة القانون وتداول السلطة والرقابة العامة والتعدد السياسي وصندوق الاقتراع ونحوها من المضامين. ويتفرع الخلاف حولها بين رأيين ترجع جذورهما إلى الموقف من دور الشريعة في العملية التشريعية: الموقف الأول يفرض أي تقييد للديمقراطية، والموقف الثاني يرى أن النص على الديمقراطية يجب أن يوازنه في مكان آخر من الدستور النص على مصدرية الفقه الإسلامي أو عدم التعارض مع قطعيات الشريعة⁽²⁴⁾.

ثانياً- القضايا المرتبطة بقضية «علاقة الدين بالدولة»:

أشير إلى غالبية القضايا المرتبطة بعلاقة الدين بالدولة في الفقرة السابقة، ونلخصها بما يلي: المواطنة المتساوية: حيث يرى البعض أن الإسلام لا يتبنى هذا المفهوم، في حين يذهب آخرون إلى عكس ذلك.

-الشرعة الدولية لحقوق الإنسان: تتوافق غالبية مبادئ الشرعة الدولية لحقوق الإنسان مع مبادئ الشريعة الإسلامية، غير أنه توجد خلافات فيما بينهما على مستوى الأحكام الجزئية، الأمر الذي يفسر وجود عدة دول استثنت تطبيق بعض المواد الواردة فيها.

-الديموقراطية: تظهر العلاقة في ربط بعض القوى القبول بجزء من الديمقراطية «الجانب الإجرائي»، ورفضهم للجانب الأيديولوجي بشكل كامل، أو تقييده بما لا يخالف الشريعة الإسلامية.

-المرأة: يظهر الارتباط فيما يذهب إليه البعض، من أن النص على علاقة الإسلام بالدولة سيؤدي إلى الانتقاص من حقوق المرأة، وتقييد حريتها.

-حقوق الأقليات الدينية: كذلك يرى البعض أن هذه الحقوق تتأثر سلباً بوجود نص يربط بين الشريعة الإسلامية والدولة.

(24) وهذا ما يفسر إصرار البعض على استخدام لفظة "آليات الديمقراطية" خشية وصول التطبيق إلى جانبها الفلسفي.



ثالثاً- موقف القوى والشخصيات من قضية «علاقة الدين بالدولة»:

في مكانة الشريعة من التشريع:

بحسب الدراسة البحثية واستطلاع الرأي اللذين أنجزا في المرحلة الأولى:

- بلغ عدد القوى التي أيدت منح الشريعة الإسلامية دوراً أساسياً ومحورياً في التشريع 35/ جهة معظمها من الفصائل العسكرية والهيئات الشرعية، في حين ألمحت 7/ جهات إلى تأييد ذلك. ليصبح العدد الإجمالي للمؤيدين (42 بنسبة 67.7%) والتزمت (7 جهات بنسبة 11.3%) الصمت تجاه هذا الأمر، في حين بلغ عدد القوى التي صرحت أو ألمحت إلى معارضة منح الشريعة دوراً في مجال التشريع (13 جهة بنسبة 21%) جميعها من القوى السياسية.
- لوحظ ترجيح عال لدى استطلاع رأي النخب السياسية تجاه اعتبار الفقه الإسلامي كمصدر رئيسي للدستور، إذ أن ثلثيهم يؤيد هذا، كما أن 18% منهم مع كون الفقه الإسلامي أحد مصادر التشريع. وقليل منهم (أقل من 5%) مع أن يكون الفقه الإسلامي مصدراً وحيداً للتشريع، ومثلهم يفضلون (أقل من 5%) ألا يكون الفقه الإسلامي مصدراً من مصادر التشريع.

في دين الدولة:

بحسب الدراسة البحثية واستطلاع الرأي اللذين أنجزا في المرحلة الأولى:

- بالنسبة لقوى الثورة والمعارضة، فموقفها تجاه هذه القضية يكاد يتطابق مع موقفها من النقطة السابقة «مكانة الشريعة الإسلامية بالنسبة للتشريع»، من حيث وجود أغلبية تؤيد وجود دور للإسلام في الدولة (41 جهة بنسبة 66.1%)، وأقليتين، واحدة صامتة (7 جهات بنسبة 11.3%)، وأخرى معارضة (14 جهة 22.6%).

في دين رئيس الدولة:

بحسب الدراسة البحثية واستطلاع الرأي اللذين أنجزا في المرحلة الأولى:

- بالنسبة لقوى الثورة والمعارضة، فموقفها تجاه هذه القضية يتطابق مع موقفها من النقطة السابقة «الإسلام دين الدولة»، من حيث وجود أغلبية تؤيد وجود دور للإسلام في الدولة (41 جهة بنسبة 66.1%)، وأقليتين، واحدة صامتة (7 جهات بنسبة 11.3%)، وأخرى معارضة (14 جهة 22.6%).
- اختار 63.6% من النخب السياسية المستطلعة آراؤهم أن يكون دين رئيس الدولة الإسلام، أما باقي السياسيين (ما يقارب 36%) فيفضلون ألا يكون هناك اشتراط لدين رئيس الدولة.



في الديمقراطية:

بحسب الدراسة البحثية واستطلاع الرأي اللذان أنجزا في المرحلة الأولى، كان عدد الجهات المؤيدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة للديمقراطية هو (54 جهة بنسبة 87%)، في حين كان بلغ عدد الجهات الصامتة (3 فقط بنسبة 4.8%)، واقتصر عدد الجهات الراضة على (5 جهات بنسبة 8.2%) اثنتان صرحتا بذلك، وثلاث ألمحتا له).

رابعاً- الخيارات التوافقية تجاه قضية «علاقة الدين بالدولة»:

لا يوجد مقترح بالخيارات التوافقية يمكن تقديمه حالياً حيث الخلاف يبدو شديداً ويحتاج إلى مشاورات ونقاشات أكثر، لذا نكتفي بعرض الخيارات كما جاءت في الأجوبة المرسلة ضمن المرحلة الثالثة من المبادرة:

في مكانة الشريعة من التشريع:

- الفقه الإسلامي المصدر الرئيسي للتشريع.
- عدم التعارض بين التشريعات وقطعيات الشريعة.
- الفقه الإسلامي أحد المصادر الرئيسية للتشريع.
- العرف السوري العام الذي يتضمن التشريع الإسلامي بمذاهبه المختلفة والتراث المسيحي.
- عدم النص مطلقاً.

في دين الدولة:

- النص على «دين الدولة الإسلام».
- عدم النص مطلقاً.

في دين رئيس الدولة:

- النص على «دين رئيس الدولة الإسلام».
- عدم النص مطلقاً.

في الديمقراطية:

- النص على الديمقراطية دون توضيح مضمونها.
- النص على الديمقراطية مع توضيح مضمونها.
- النص على الديمقراطية مع وجود نص يضبط التشريعات بعدم التعارض مع الشريعة.



المحور الثاني- اسم الدولة

مع تشكيل الكيان السوري عام 1918م ظهر التأثير بالنزعة القومية السائدة في تلك الأيام، وانعكس ذلك على اسم سوريا التي سميت «المملكة السورية العربية». مع صدور دستور 1930 في ظل حكم الانتداب، أزيلت كلمة «عربية» من اسم الدولة، ليصبح اسمها «دولة سوريا»، وتؤكد الأمر مع صدور دستور 1950 الذي أبقى اسم الدولة كما هو بدون وصف «العربية»، واستمر الأمر حتى عام 1961، عام الانفصال عن الوحدة عن مصر، حيث سُميت الدولة السورية بـ «الجمهورية العربية السورية» بموجب المرسوم رقم 2/ تاريخ 1961/9/30، ومنذ ذلك الوقت حتى الآن بقي الاسم كما هو. مع انطلاق الثورة السورية ثار نقاش بين قوى الثورة حول اسم الدولة، بين من يؤيد بقاءه على ما هو عليه «العربية السورية»، وبين من يريد العودة به كما كان في ظل دستور 1950 «السورية».

أولاً- جذر إشكالية «اسم الدولة»:

- ظهر من خلال تحليل الإجابات، أن الإشكال الأساسي في قضية الاسم يتمثل فيما يلي:
1. مدى تعبير الاسم عن الأكثرية: معظم من أيد إيراد لفظ «العربية» في الاسم أشار إلى ضرورة أن يعبر الاسم عن أكثرية الشعب، وأكدوا كذلك على أن ذكر صفة «العربية» سيمنع من ظهور الانتماءات تحت الوطنية. في حين أن من أيد إغفال ذكر العربية، أشار إلى الحالة المعاكسة وهي: أن ذكر هذه الصفة سيؤدي إلى شعور غير العرب بالانتقاص. إذًا، هنالك من ينظر في قضية الاسم من جهة الأغلبية العرقية، وهنالك من ينظر إليها من جهة الأقليات العرقية.
 2. تأثير البعد التاريخي والحضاري والثقافي على الاسم: يحتج المؤيدون لإبقاء صفة «العربية»، بضرورة مراعاة البعد التاريخي والحضاري والثقافي في اسم الدولة، وبما أن سوريا تاريخياً وحضارياً وثقافياً مرتبطة بالإرث العربي، فلا بد من انعكاس ذلك على الاسم. ومن يركز على الصفة السورية بدون العربية، يذهب أبعد من ذلك، ويقول بأن سوريا تاريخياً لم تكن عربية خالصة وكان فيها حضارات أخرى كالآرامية والأشورية.
 - لذلك: السؤال الإشكالي هل يفترض انعكاس البعد التاريخي والحضاري والثقافي للشعب والدولة على اسمها؟
 3. ظهور الانتماء في الاسم: المؤيدون لتثبيت صفة «العربية» يرون ضرورة انعكاس الانتماء في اسم الدولة، على عكس المعارضين الذين يرون أن ذكر الانتماء من عدمه في اسم الدولة لا أثر له على الانتماء.



ثانياً- النقاط المرتبطة بـ «اسم الدولة»:

1. الانتماء العربي: يظهر الارتباط من خلال ذهاب بعض القوى إلى الاكتفاء بالتصريح بالانتماء العربي، دون ظهور الصفة بالاسم، على عكس قوى أخرى ترى أن بقاء الصفة في الاسم قد يغني عن التصريح بالانتماء العربي.
2. مراعاة حقوق الأقليات وتنوعهم: يظهر هذا الارتباط باعتباره ضماناً من وجهة نظر المؤيدين لتثبيت صفة العربية في الاسم، حيث يرون أن التصريح بهذه الضمانة سيشكل دافعاً لدى الأقليات العرقية للقبول بتثبيت صفة «العربية» في الاسم.
3. المواطنة المتساوية: وهي تشكل ضماناً برأي الجهات التي ترى أن تثبيت صفة العربية في الاسم لن يؤثر على الحقوق والواجبات العامة، التي سيكون الأصل فيها المساواة بين المواطنين بغض النظر عن أعراقهم.

ثالثاً- موقف القوى والشخصيات من قضية «اسم الدولة»:

- بحسب الدراسة البحثية واستطلاع الرأي اللذان أنجزا في المرحلة الأولى:
- بلغ عدد القوى التي صممت ولم تصرح بموقفها (31 جهة بنسبة 50%)، في حين بلغ عدد القوى التي استتشف ميلها نحو تسمية «الجمهورية العربية السورية» (24 جهة بنسبة 38.7%) جلّها من الفصائل العسكرية، في حين كان عدد القوى التي استتشف ضمناً أو طالبت صراحة بالعودة إلى تسمية «الدولة السورية» (7 جهات بنسبة 11.3%) جميعها من القوى والتيارات السياسية.
 - يؤيد ثلثا السياسيين اسم الجمهورية السورية، ويرون بأنه إذا كانت إزالة كلمة «العربية» من اسم الدولة تساعد على تخفيف الشحن العرقي والطائفي (وخاصة من ناحية الأكراد) فلا مانع من تسمية الجمهورية السورية.
 - كما تولد انطباع أن معظم الشخصيات والقوى التي تؤيد تسمية «الدولة السورية» باستثناء القوى التي تعد التسمية لها إشكالية، تقبل باسم «العربية السورية» في حال لم يتولد عن القضية إشكالية مع تلك القوى خصوصاً الأقليات العرقية.



رابعاً- الخيارات التوافقية تجاه قضية «اسم الدولة»:

من خلال تحليل فريق العمل للإجابات، والمصفوفة التي أعدت أثناء الدراسة في المرحلة الأولى من المبادرة، والوثائق السياسية التي صدرت عن قوى الثورة والمعارضة، يمكن تلخيص الخيارات التوافقية في الآتي:

1. «السورية» فقط: يحظى هذا الخيار بتأييد غالبية القوى والشخصيات الوطنية، وهو الخيار الذي توافق عليه الائتلاف مع المجلس الوطني الكردي والمنظمة الآثورية عقب انضمامهم للائتلاف. إلا أن الإشكالية ستكون لدى القوى ذات التوجه القومي العروبي.
2. «السورية، مع الإشارة إلى الانتماء العروبي» في موضع آخر غير الاسم: يمثل هذا الخيار قبولاً لدى مختلف الأقليات العرقية، وقبولاً واسعاً من غالبية الشخصيات والقوى العربية، خصوصاً وأنه يجعل الانتماء العروبي في نصوص دستورية يغلب عليها الطابع الثقافي «الشعاراتي»- إن صح التعبير-، دون أن يكون لذلك أي أثر قانوني.
3. «العربية السورية، مع إغفال البعد للانتماء العروبي»: يمثل هذا الخيار حلاً وسطاً، من جهة التضحية بالتصريح بالانتماء العربي مع تثبيت ذلك في الاسم، غير أن هذا الخيار لن ينال في الغالب تأييد الأقليات العرقية.
4. «العربية السورية» مع طرح الأمر على الاستفتاء الشعبي لاحقاً: يمثل هذا الخيار مخرجاً قانونياً دستورياً على اعتبار أن اسم الدولة حالياً «العربية السورية» وما يتطلبه التعديل من وجود موافقة شعبية على هذا التغيير، ويتوقع أن تثار معارضة لهذا الخيار كسابقه.

المحور الثالث- الانتماء للأمة العربية:

يقصد بالانتماء لغة الانتساب إلى شيء ما. أما اصطلاحاً فله عدة تعريفات منها: التمسك والثقة بعنصر من عناصر البيئة المحيطة بالأفراد، والمحافظة على الارتباط به وجدانياً، وفكرياً، ومعنوياً، وواقعياً مما يدل على قوة الصلة التي تربط بين الفرد، والشيء الذي ينتمي له، سواء أكان انتماءه لوطنه، أو عائلته، أو عمله، أو غيرهم.

للانتماء في الحالة السورية بعدين: الأول متعلق بالانتماء للأمة العربية، والثاني متعلق بالانتماء للأمة الإسلامية.

درجت الدساتير السورية اعتباراً من دستور 1950 على اعتبار «الشعب السوري جزءاً من الأمة العربية»، في حين لم يرد في الدساتير السابقة أية إشارة فيما يتعلق بالانتماء إلى الأمة العربية أو الوطن العربي.



أولاً- جذر إشكالية «الانتماء للأمة العربية»:

من خلال تحليل الإجابات التي وصلت بخصوص الانتماء العروبي، يُعتقد أن جذر المشكلة يتمثل في الآتي:

1. التعبير عن واقع سوريا: تنطلق فكرة الانتماء لدى مختلف القوى والشخصيات من ضرورة تعبير الانتماء عن الواقع السوري، حيث نجد وجهتي نظر، كل منهما تنظر للأمر من زاوية محددة، فالذين يرون ضرورة النص على الانتماء العروبي ينظرون إلى واقع موجود حقيقي وهو: (وجود أغلبية عربية، وجود ثقافة عربية، انتماء للمحيط العربي)، في حين من يعارض النص على الانتماء العروبي، ينظر إلى الواقع السوري من زاوية أخرى وهي: وجود أقليات غير عربية، اضطهاد ضد الأقليات العرقية سابقاً.

2. هل الانتماء بحاجة لنص؟ ثمة من يرى أن الانتماء ممارسة وسلوك وليس بحاجة لنصوص، على عكس قسم آخر يرى من المهم تثبيت الانتماء بنصوص واضحة. وكخيار وسط ثالث، يرى البعض أن المهم في قضية الانتماء عدم وجود نصوص تنتقص منه أو تعارضه، في حال لم تتمكن من إدراج نصوص توصفه.

وفي هذا السياق، أشار البعض أنه طالما لا أثر لبعد الانتماء على الصعيد القانوني والسياسي فهذا يعضد الاتجاه الذي يميل إلى عدم الحاجة للنص.

3. التعامل مع الانتماء المتعدد: أشارت الغالبية ممن يعارضون النص على الانتماء العربي والإسلامي إلى وجود انتماءات أخرى عرقية وطائفية، وبالتالي فإن النص على الانتماءين المشار إليهما دون البقية يمثل انتهاكاً لمبدأ المساواة والمواطنة. لذلك كانت هنالك مقترحات بالنص على جميع الانتماءات الموجودة ضمن سوريا بغض النظر عن معيار «الأكثرية والأقلية» على اعتبار أن قضايا الانتماء العبرة فيها للوجود بغض النظر عن حجمه.

4. الانتماء والهوية الوطنية: يرى البعض أن النص على الانتماء سواء للأمة العربية أو الإسلامية يتناقض مع مبدأ المواطنة، على اعتبار أن ذلك يجعل ولاء الشخص ليس لوطنه وبلده وإنما لدائرة أوسع تتناقض مع الدولة الوطنية القطرية. لذلك فهم يشيرون إلى إمكانية الإشارة لإيجاد أفضل العلاقات مع الدول العربية والإسلامية، ولكن مع احترام مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، خصوصاً تلك المتعلقة بالسيادة.

وفي هذا السياق، كان هنالك تأكيد على ضرورة الانكفاء على الداخل وتقوية الهوية الوطنية بعد ما أصابها من انتكاسات وتمزقات في مختلف المستويات، على عكس ذلك، كان هنالك رأي آخر، ذهب إلى ضرورة تقوية الانتماء الخارجي (العربي والإسلامي) لما لهذا الأمر من انعكاس في تقوية الدولة، التي ستفقد عمقها وقوتها بدون تأكيد هذا الانتماء، إضافة إلى ذلك، يرى هذا الرأي عدم التعارض بين الانتماء والهوية الوطنية، حيث أن الانتماء يعطي العمق التاريخي والثقافي والاقتصادي للهوية الوطنية بما يقويها.



ثانياً- النقاط المرتبطة بقضية «الانتماء للأمة العربية»:

1. اسم الدولة: يتم الربط غالباً بين الاسم وبين «الانتماء العربي» باعتبارهما نقطتين قابلتين لأن تحل إحداها عن الأخرى.
2. المواطنة: التأكيد على مبدأ المواطنة بداية وعلى المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات بغض النظر عن انتماءاتهم، قد يخفف من قضية الاعتراض على النص على تلك الانتماءات.
3. وجود الأقليات وحقوقهم: الإشارة إلى هذا البعد يعد إحدى الضمانات التي يمكن أن تخفف الاعتراض على النص على الانتماء.

ثالثاً- موقف القوى والشخصيات من قضية «الانتماء للأمة العربية»:

بحسب الدراسة البحثية واستطلاع الرأي، صرحت 31/ جهة بانتماء سوريا وشعبها للأمة العربية والوطن العربي، وأشارت 12/ إلى ذلك ضمناً من خلال الحديث عن أهمية الثقافة العربية ووجود روابط متميزة مع المحيط العربي أو الجامعة العربية، ليكون العدد الإجمالي (43 جهة بنسبة 69.3%) بينما التزمت (17 جهة بنسبة 27.4%) الصمت. في حين صرحت جهتان برفض الانتماء للأمة العربية بنسبة 3.3%.

رابعاً- الخيارات التوافقية تجاه قضية «الانتماء للأمة العربية»⁽²⁵⁾:

- من خلال تحليل الإجابات والمصفوفة المعدة أثناء الدراسة، والوثائق السياسية التي صدرت عن قوى الثورة والمعارضة، يمكن اقتراح الخيارات التوافقية الآتية:
1. التصريح بالانتماء للثقافة العربية: حظي هذا الحل بتأييد غالبية القوى التي مالت للتصريح بالانتماء العربي، على اعتبار أن هذا الحل يشير إلى البعد الثقافي فقط دون البعد العرقي الذي يعد بعداً مرفوضاً من الجميع، فضلاً عن أنه يعبر عن واقع السوريين الذين تأثروا بالثقافة العربية حتى وإن لم يكونوا عرباً. كما يعتقد أن هذا الخيار يمثل حلاً مقبولاً لدى المعارضين للبعد العرقي من الأقليات⁽²⁶⁾.
 2. «السورية، مع الإشارة إلى الانتماء العربي»: يمثل هذا الخيار قبولاً لدى مختلف الأقليات العرقية، وقبولاً واسعاً من غالبية الشخصيات والقوى العربية، خصوصاً وأنه يجعل الانتماء العرقي في نصوص دستورية يغلب عليها الطابع الثقافي «الشعائري»- إن صح التعبير-، دون أن يكون لذلك أي أثر قانوني.

(25) أشارت إحدى الشخصيات الوطنية بأنه على الأقل في حال عدم النص على الانتماء، عدم إيراد نصوص تؤثر سلباً عليه

(26) جاء في الإطار التنفيذي لبيان جنيف الصادر عن الهيئة العليا للمفاوضات عام 2016 ما يلي: "تمثل الثقافة العربية الإسلامية معيناً خصباً للإنتاج الفكري والعلاقات الاجتماعية بين السوريين على اختلاف انتماءاتهم الإثنية ومعتقداتهم الدينية، حيث تنتمي أغلبية السوريين إلى العروبة وتدين بالإسلام ورسالته السمحاء التي تتميز بالوسطية والاعتدال".



«العربية السورية، مع إغفال البعد للانتماء العربي»: يمثل هذا الخيار حلاً وسطاً، من جهة التضحية بالتصريح بالانتماء العربي مع تثبيت ذلك في الاسم، غير أن هذا الخيار لن ينال في الغالب تأييد الأقليات العرقية.

المحور الرابع- الانتماء للأمة الإسلامية

على عكس التصريح بالانتماء للأمة العربية، لم يرد في الدساتير السورية أية إشارة لانتماء الشعب أو الدولة للأمة أو المحيط الإسلامي، باستثناء إشارة من دستور 1950، الذي جاء في مقدمته: «وإننا نعلن أيضاً أن شعبنا عازم على توطيد أواصر التعاون بينه وبين شعوب العالم العربي والإسلامي».

أولاً- جذر إشكالية «الانتماء للأمة الإسلامية»:

1. عدم وجود أمة إسلامية بالمعنى السياسي⁽²⁷⁾: أشار غالبية الرافضين للتصريح بالانتماء للأمة الإسلامية إلى هذا السبب، على عكس المؤيدين للتصريح بهذا الانتماء الذين يأخذون بعين الاعتبار وجود «الأمة» بالمعنى الديني، الأمر الذي يعيد ربط هذه القضية بالعنوان العريض «علاقة الدين بالدولة»، خصوصاً وأن غالبية المعارضين للتصريح بالانتماء يؤكدون على قضية حياد الدولة، وعدم تدخل الدين فيها⁽²⁸⁾.
2. مصدر الأعراف والقيم: بناء على النقطة السابقة -عدم وجود أمة إسلامية بالمعنى السياسي والقانوني-، يرى بعض مؤيدي التصريح بالانتماء أن الانتماء يمكن أن يأخذ صيغة التأثير بالثقافة الإسلامية باعتبارها مصدراً للقيم والأعراف المجتمعية.

ثانياً- النقاط المرتبطة بقضية «الانتماء للأمة الإسلامية»:

- علاقة الدين بالدولة: حيث إن تثبيت نص يشير بصورة ما إلى وجود علاقة بين الدين والدولة، سينعكس على قضية الانتماء للأمة الإسلامية لدى المطالبين بتثبيت الانتماء، والعكس بالعكس.
- الانتماء للأمة العربية: الرابط بين الأمرين هو مصطلح: «الأمة» و«الانتماء»، وبالتالي يعتقد أن أي حل سيتم تبنيه بالنسبة للأول سينعكس غالباً على الثاني، خصوصاً في ظل وجود قوى إسلامية وتراجع للتيار القومي، الأمر الذي لا يرجح استمرار تغييب الانتماء الإسلامي كما حدث في الوثائق السياسية السابقة⁽²⁹⁾.
- وجود الأقليات وحقوقهم: الإشارة إلى هذا البعد يعد إحدى الضمانات التي يمكن أن تخفف الاعتراض على النص على الانتماء.

(27) على الرغم من أن أحداً من المجيبين لم يشير إلى هذه الحجة بالنسبة «للأمة العربية»، فإن ذلك متحقق فيها، ومن المتوقع أن تثير الأطراف المعارضة للتصريح بالانتماء للأمة العربية هذه الحجة، على اعتبار أنه لا يوجد تعبير سياسي لمفهوم «الأمة العربية».

(28) يحتج رافضو التصريح بالانتماء بالتجارب الفاشلة للحركات الإسلامية سواء في سوريا أو خارجها، بحيث يأخذوا ذلك دليلاً على ضرورة تحييد الدين عن الدولة، ويرون بناء على ذلك، ضرورة التركيز على الرابطة الوطنية السورية بعد فشل «التجارب القومية والإسلامية»

(29) أشارت وثيقة الإطار التنفيذي إلى التزام سوريا بمقتضيات عضويتها في منظمة المؤتمر الإسلامي



ليصبح العدد الإجمالي (93 جهة بنسبة 62.9%) في حين كان عدد الجهات التي التزمت الصمت /23/ بنسبة 27.1%.

ثالثاً- موقف القوى والشخصيات من قضية «الانتماء للأمة الإسلامية»:

بحسب الدراسة البحثية واستطلاع الرأي، بلغ عدد القوى التي صرحت بالانتماء للأمة الإسلامية /10/، ووصل عدد الجهات التي أشارت إلى تعزيز العلاقة مع الشعوب الإسلامية أو الثقافة الإسلامية /29/، ليصبح العدد الإجمالي (39 جهة بنسبة 62.9%) في حين كان عدد الجهات التي التزمت الصمت /23/ بنسبة 27.1%.

رابعاً- الخيارات التوافقية تجاه قضية «الانتماء للأمة الإسلامية»:

سيؤثر على الأغلب ضعف إظهار هذا الانتماء في الوثائق الدستورية السورية والوثائق السياسية لقوى الثورة والمعارضة، على الخيارات المطروحة تجاه هذه القضية، والتي يمكن تلخيصها بما يلي:
- الثقافة الإسلامية: تمثل الإشارة إلى هذا البعد حلاً توافقياً لدى القوى المعارضة والمؤيدة على اعتباره أمراً واقعاً سلمت غالبية القوى بوجوده في المجتمع، خصوصاً وأنه يبتعد عن إشكالية «الأمة» التي تمثل نقطة خلافية بين القوى.
- تمتمين العلاقات مع الدول الإسلامية ومنظمة المؤتمر الإسلامي...إلخ: كذلك تمثل هذه الصيغة حلاً توافقياً على اعتباره يشير إلى البعد «الواقعي» القابل للتطبيق من جهة وجود دولة سورية لها هويتها الوطنية، تسعى لتمتين علاقتها مع دول منظمة المؤتمر الإسلامي⁽³⁰⁾.

المحور الخامس- اللغة الإضافية في الدولة

لا يوجد خلاف على المستوى السياسي والاجتماعي أن اللغة العربية هي لغة رسمية للدولة نظراً لوجود غالبية ناطقة باللغة العربية. غير أن الخلاف منحصر في وجود لغات رسمية أخرى إلى جانب اللغة العربية، إضافة إلى مكانة هذه اللغات داخل الدولة (هل تشمل كل الدولة مثلها مثل العربية، أم تقتصر على مناطق محددة).

من الناحية الدستورية، جعلت جميع الدساتير السورية اللغة العربية لغة رسمية وحيدة للدولة⁽³¹⁾، في حين لم تنص هذه الدساتير صراحة أو ضمناً على وجود لغة رسمية ثانية، باستثناء دستور 2012 الذي لمحّ إلى ذلك من خلال إشارته إلى «حماية التنوع الثقافي للمجتمع السوري بجميع مكوناته»⁽³²⁾.

(30) ورد هذا الخيار في وثيقة الإطار التنفيذي لبيان جنيف لعام 2016.

(31) ينظر: المادة /3/ من دستور 1920، والمادة /24/ من دستور 1930، والمادة /4/ من دساتير 1950 و1973 و2012.

(32) جاء في المادة /9/ ما يلي: "يكفل الدستور حماية التنوع الثقافي للمجتمع السوري بجميع مكوناته وتعدد روافده، باعتباره تراثاً وطنياً يعزز الوحدة الوطنية في إطار وحدة أراضي الجمهورية العربية السورية".



أولاً- جذر إشكالية قضية «اللغة الإضافية في الدولة»:

-التعبير عن الوجود: تجمع القوى على وجود أقليات عرقية لها لغتها الخاصة، التي يفترض احترام خصوصيتها، وبالتالي فطالما أن هؤلاء موجودون، فلغتهم الخاصة موجودة. ونرى غالبية القوى أن عصر الدولة المركزية ثبت فشله في سورية، من جهة فرض لغة واحدة على شعب يحتوي أقليات متنوعة. يبقى الخلاف هو في مدى مراعاة هذا الوجود.

-تنطلق الأقليات من فكرة ضرورة احترام المكونات العرقية مهما كان عددها، وتذهب في ذلك مذهبها في قضية الانتماء، حيث ترى أن مثل هذه الأمور المرتبطة بالعقد الاجتماعي «الانتماء واللغة والهوية...» لا تخضع لمعيار الأكثرية والأقلية، وإنما تخضع لمعيار التوافق الذي يفترض مراعاته للجميع بغض النظر عن كثرتهم أو قلتهم.

-الحد الفاصل بين احترام الخصوصيات وتحولها إلى عوامل تفرقة وتجزئة تدمر الهوية الوطنية: فمن يؤيد دعم وجود لغات إضافية إلى جانب اللغة العربية، ينظر إلى قضية احترام الخصوصيات وأن وجودها سيشكل أداة رئيسية لتعزيز الهوية السورية، أما من يرى عدم وجودها في الدولة فينظر إلى البعد الثاني، وبأنها قد تكون بداية لتفتيت الهوية الوطنية.

ثانياً- النقاط المرتبطة بقضية «اللغة الإضافية»:

-النقطة الأساسية المرتبطة بهذه القضية هي شكل نظام الحكم (لا مركزية إدارية أم فيدرالية أم حكم ذاتي)، حيث إن إقرار أي شكل من الأشكال السابقة سينعكس على قضية اللغة سواء من حيث مدى الاعتراف بها «لغة معترف بها ثقافياً أم لغة رسمية ثانية أم لغة رسمية في مناطق محددة... إلخ»، أو من حيث القدرة على تطبيق أي خيار من الناحية العملية؛ فمثلاً لو أقرت الفيدرالية فهذا يجعل من خيار «اللغة الرسمية الثانية على مستوى الإقليم أقرب إلى الواقعية»⁽³³⁾.
-الاعتراف بحقوق الأقليات: تمثل قضية اللغة الإضافية بعداً تفصيلياً لحقوق الأقليات العرقية.

ثالثاً- موقف القوى والشخصيات من قضية «اللغة الإضافية»:

بحسب الدراسة البحثية والاستبيان:

-أيدت 77/ جهات صراحة أن تكون اللغة الكوردية (وبالتالي إمكانية سحب الأمر لغيرها من اللغات) لغة رسمية ثانية، و46/ جهة ضمناً سواء بالاعتراف بها أو أن تكون لغة رسمية محلية... إلخ، ليكون العدد الإجمالي (53 جهة بنسبة 85.4%) في حين كان موقف (9 جهات بنسبة 14.6%) هو الصمت تجاه هذا الأمر.

قد يقال هنا أن الفيدرالية وقضية اللغة الثانية تمثلان ورقتين خاضعتين للمساومة، بمعنى يتم يعترف باللغة الثانية على مستوى الإقليم رسمياً مقابل التنازل عن قضية الفيدرالية، والعكس بالعكس



-أيدت النخب السياسية بنسبة 50% أن تكون هنالك لغات رسمية أخرى غير العربية على مستوى المحليات و 31.8% أن تكون هنالك لغات أخرى رسمية غير العربية على مستوى الدولة، و 18.2% أن تكون العربية لغة رسمية وحيدة.

رابعاً- الخيارات التوافقية تجاه قضية «اللغة الإضافية»:

-لعل الخيار الأكثر توافقاً، والذي ظهر من خلال الإجابات، ويتوافق مع فكرة «احترام الخصوصيات دون الوصول إلى حد تشتيت الهوية وتمزيقها» بل ويساهم في دعم الهوية السورية الوطنية يتمثل في الاعتراف الثقافي بجميع اللغات بحيث تشعر جميع الأقليات العرقية بوجودها من جهة فتح مدارسها الخاصة التي تعلم لغاتها الخاصة، إضافة إلى الإذاعات والتلفاز الناطقة بها، دون أن يصل الأمر إلى أن تكون لغة رسمية، حيث تبقى تلك الأقليات مضطرة للحفاظ على اللغة الرسمية الوحيدة، اللغة العربية.

-لغة رسمية على مستوى المناطق: يأتي هذا الخيار بالدرجة الثانية من جهة التوافق خصوصاً في ظل معارضته من قبل عدة قوى، فضلاً عن صعوبة تنفيذه من الناحية العملية نظراً لوجود تنوع عرقي حتى في المناطق التي تحتوي على أغلبية عرقية معينة، إضافة إلى أنه قد يحمل جهاز الدولة أعباء كبيرة خصوصاً في ظل وجود تنوع كبير في اللغات «الكردية الأثرورية التركمانية... إلخ»، والتي ستطالب بأن تكون رسمية في حال إقرار ذلك لإحداها.

المحور السادس- شكل إدارة الدولة «المركزية، اللامركزية الإدارية، الفيدرالية.. إلخ»

الفيدرالية شكل من أشكال الحكم تكون السلطات فيه مقسمة دستورياً بين حكومة مركزية (أو حكومة فيدرالية أو اتحادية) ووحدات حكومية أصغر (الأقاليم، الولايات)، ويكون كلا المستويين المذكورين من الحكومة معتمد أحدهما على الآخر وتتقاسمان السيادة في الدولة.

النظام الفيدرالي يركز على قاعدتين أساسيتين:

الأولى: إنّ الأقاليم أو الولايات المتحدة، يتوفر لكل ولاية أو إقليم نظام مستقل ذاتي، حيث يكون لكل ولاية سلطة تشريعية، وتنفيذية، وكذلك قضائية مستقلة، لها حق السيادة على حدودها الطبيعية. الثانية: إنّ هذه الولايات أو الأقاليم تآلفت فيما بينها ببعض الخصائص، وتنازلت عن وصفها دولة لصالح حكومة أو هيئة موحدة تمثلها خارجياً.



ليس للفيدرالية شكل واحد، وإنما لها عدة أشكال بحسب توزيع الصلاحيات بين الحكومة المركزية وحكومة الولايات، من أمثلة الفيدرالية الولايات المتحدة وسويسرا والإمارات العربية المتحدة واسبانيا والهند وبلجيكا...إلخ.

لم تعرف الدولة السورية منذ تشكيلها عام 1918 أسلوب «اللامركزية السياسية» و«المحاصصة الطائفية»، في حين غلب عليها السعي إلى تطبيق نظام «اللامركزية الإدارية» ابتداءً من دستور 1930 الذي لمَّحَ إلى ذلك⁽³⁴⁾، ليتم التصريح به في دستور 1950⁽³⁵⁾.

أولاً- جذر إشكالية «شكل إدارة الدولة»:

-توزيع الثروات: حيث ينظر أنصار الفيدرالية إلى الظلم الذي لحق ببعض المناطق من حيث ضعف نصيبها من الثروات على الرغم من غناها به، وبالتالي فهم يرون أن إعادة فرض نظام المركزية أو النظام اللامركزي سيؤدي إلى تكرار الظلم الذي لحق تلك المناطق، على عكس معارضي الفيدرالية الذين يرون أن إقرارها سيؤدي إلى انفراد كل منطقة بثرواتها الأمر الذي سيمهد للتقسيم، ويضعف الهوية الوطنية.

-تحرر المجتمع المدني: حيث يرى أنصار الفيدرالية أنها أداة لا غنى عنها لتحرر المجتمع المدني الذي تم خنقه في ظل الدولة المركزية، الأمر الذي يفرض السؤال التالي: هل الفيدرالية هي الأداة التي لا غنى عنها لتحرير المجتمع المدني، أم أن الأمر مرتبط بأدوات أخرى كالثقافة وشكل نظام الحكم والبنية القانونية وقوة المؤسسات المحلية...إلخ.

-احترام التعددية: يقر جميع السوريين بأن بلدهم بلد تعددي، يضم طيفاً كبيراً من الأقليات والأعراق، ولكن يختلفون في كيفية احترام هذه التعددية، بين من يرى أن ذلك لا يتم إلا من خلال الفيدرالية، وبين من يرى أن الأمر يمكن تحقيقه من خلال اللامركزية الإدارية الموسعة.

-تقاسم السلطة: السؤال هنا عن الآلية المناسبة لتحقيق هذا التقاسم للتخلص من الإرث السابق الذي جعل مقدرات الدولة بيد أقلية دينية وفكرية ومناطقية.

-مدى توفر مقومات الحكم اللامركزي والفيدرالي: يذهب معارضو الفيدرالية إلى أنه بغض النظر عن الموقف من الفيدرالية كأسلوب في الحكم بالنسبة لسوريا، فهناك شروط لابد من تحقيقها وهي غير متوفرة في السياق السوري، تتمثل في: وجود قدرات بشرية وإدارية قادرة على سد فراغ السلطة المركزية، فضلاً عن وجود هوية وطنية جامعة يمكن أن تحافظ على وحدة سوريا من خطر الانزلاق نحو التقسيم. لذلك هم يرون أن الفيدرالية في الحالة السورية ستؤدي بالتبعية إلى التجزئة في ظل عدم تحقق الشروط السابقة.

(34) جاء في المادة /109/ ما يلي: "تحدد مناطق الإدارة واختصاصاتها بقانون خاص تراعى فيه الحالة الخاصة ببعض هذه المناطق". فالنص على ضرورة مراعاة الحالة الخاصة لكل منطقة، يعني بشكل مني أن يكون لكل منطقة طريقة معينة في الإدارة، فضلاً عن أن يكون جزء من السلطات بيد أهل المنطقة الذين يعدون أكثر الجهات معرفة بواقعهم.

(35) جاء في المادة /127/ ما يلي: "تستمد القوانين أحكامها من مبدأ توسيع الاختصاص لرؤساء الوحدات الإدارية ورؤساء المصالح في المركز والمحافظات". ينظر كذلك: المادة /100/ من دستور 1953، المادة /131/ من دستور 2012، في حين لم يرد في دستور 1973 أية إشارة إلى نظام "اللامركزية الإدارية"، وإنما اكتفى بما نص عليه القانون رقم /15/ لعام 1971 في المادة /2/، والتي جاء فيها: "تركيز المسؤولية في أيدي طبقات الشعب المنتجة لتمارس بنفسها مهام القيادة



-العلاقة بين الفيدرالية والهوية والتجزئة: كما ذكر سابقاً، هنالك ترابط بين هذه المفاهيم الثلاث؛ حيث إن ضعف الهوية الوطنية السورية وانتشار هويات فرعية طائفية ومحلية وعرقية، كما هو حال سوريا، ومن ثم تبني نظام الفيدرالية في مثل هذه الحالة سيؤدي إلى التجزئة.

-الفيدرالية والدكتاتورية: يرى مؤيدو الفيدرالية أنها أداة أساسية لقطع العلاقة مع الدكتاتورية التي سادت سابقاً في سوريا، وستمثل حلاً فعالاً لتعزيز الحكم المحلي الذي في حال تقويته سيمنع تكرار المأساة التي تعرضت لها سوريا عقب الثورة، والمتمثلة بتحكم عصابة واحدة بجهاز الدولة خصوصاً على المستوى العسكري والأمني، ومن ثم قدرتها على تسخيرها له للقضاء على ثورة الشعب، كان نتيجة قوة الحكم المركزي وسيطرته على مؤسسات الدولة المختلفة.

ثانياً- النقاط المرتبطة بقضية «شكل إدارة الدولة»:

-وحدة سوريا: هذا المبدأ الأساسي الذي تكاد تجمع عليه مختلف قوى الثورة والمعارضة، خصوصاً فيما يتعلق بمبدأ وحدة الشعب السوري.

-شكل النظام السياسي في سوريا: حيث هنالك علاقة متبادلة بين القضيتين من جهة أنه في حال إقرار النظام الفيدرالي، فيمكن الميل نحو النظام الرئاسي من أجل المحافظة على قوة الدولة ووحدتها، بعكس الأمر في حال إقرار اللامركزية الإدارية يمكن الميل نحو النظام البرلماني من أجل إيجاد توازن فعلي بين السلطات في الدولة «تحديداً التشريعية والتنفيذية».

-المواطنة وحقوق الأقليات: حيث ينظر على أن احترام هذه المبادئ يتطلب إتاحة الفرصة لكل منطقة أن تختار شكل الإدارة الذي ترغب به، وأن الأمر في هذا المجال لا يخضع لقاعدة «الأغلبية والأقلية» وإنما لقاعدة التوافق التي يفترض أن تسود في مرحلة تشكل العقد الاجتماعي.

ثالثاً- موقف القوى والشخصيات من قضية «شكل إدارة الدولة»:

بحسب الدراسة البحثية واستطلاع الرأي اللذين أنجزا في المرحلة الأولى:

-صرحت (36 جهة بنسبة 58%) بتأييد أسلوب «اللامركزية الإدارية»، فيما لم تصرح (24 جهة بنسبة 38.8%) بموقفها تجاه ذلك، ورفضتها جهتان بنسبة 3.2% ضمناً.

-هنالك جهتان فقط طالبتا بالفيدرالية بنسبة 3.2%، في حين صرحت برفضها 23/ جهة صراحة و18/ ضمناً، ليكون إجمالي الراضين (41 جهة بنسبة 66.1%) في حين صمتت عن الأمر (19 جهة بنسبة 30.7%).



-هناك /34/ جهة صرحت برفض «المحاصصة الطائفية والعرقية»، في حين هنالك جهات بلغ عددها /25/، وإن لم تصرح بذلك، إلا أنها ضمناً رفضتها من خلال تأكيدها على مساواة السوريين في الحقوق والواجبات، ليكون إجمالي الراضين (59 جهة بنسبة 95.1%) وصمتت /3/ جهات بنسبة 4.9%.

-أيدت غالبية السياسيين (72.7%) اللامركزية الإدارية، بينما ذهب (18%) إلى قبول الفيدرالية على أساس قطاعات جغرافية، ورفض (100%) الفيدرالية على أساس أثني أو طائفي.

رابعاً- الخيارات التوافقية تجاه قضية «شكل إدارة الدولة»:

-الخيار الأكثر توافقاً بحسب الإجابات وبحسب الدراسة البحثية هو «اللامركزية الإدارية الموسعة»، ويقصد «بالموسعة» أن يكون للمناطق -وليس للمركز- سلطة حقيقية في مجالات الخدمات وجباية الضرائب والإيرادات وليس العكس.

-العبرة بالمضمون وليس بالتسمية: يذهب هذا الخيار إلى مناقشة كل قضية على حدة من القضايا المتعلقة بصلاحيات المناطق المحلية والمركز خصوصاً تلك المتعلقة «توزيع الثروات، تقاسم السلطة، الخدمات، الجيش والأمن...إلخ». ثم تأتي قضية التسمية في الدرجة الثانية، لأنه بحسب هذا الخيار قد نصل إلى توافق تجاه هذه القضايا، والتي تعد أساسية بعكس الاسم والتسمية.

المحور السابع- قضية المرأة

أولاً: جذر إشكالية قضية «المرأة»:

يلاحظ على الإجابات التي جاءت في «بند المرأة» أنها جاءت مختصرة جداً، وهذا يشي أن الأشخاص المجيبين رأوا في حلقة بقية القضايا حلاً رئيسياً لمسألة المرأة، وقد صرح عدد منهم بذلك، أما جذور المشكلة الخاصة تحديداً ببند المرأة ولم ترد في مسائل المواطنة والديمقراطية والدين والدولة فهي:

1.بات من الأهمية الحفاظ على مكتسبات المرأة السورية في العصر الحديث وعدم جواز التراجع عنها، وأنه يجب الانطلاق منها إلى خطوات أكثر مساواة وإنصافاً، وسيجعل السوريين يحظون بثقة المجتمع الدولي بشكل أكبر.

2.طبيعة المرأة وإمكاناتها المختلفة عن الرجل: ترى كل الأطراف -التي ساهمت بالإجابات- أن المساواة لا تعني التنكر للفروق البيولوجية بين الرجل والمرأة أو عدم مراعاة الخصائص، بل إن التبصر بإمكانات المرأة يوجب ألا نجعلها وسيلة للحد من وجودها وحقوقها بذريعة مراعاة التقاليد. لكن يختلف الأطراف في طبيعة المرأة ومدى قدرتها على خوض كل المجالات والوظائف العامة، وبالعوموم فالخلاف يتركز حول وظيفتين أو ثلاثة أهمها رئاسة الدولة وتولي القضاء.



3. تصور المساواة وعلاقتها بالعدالة: يتضح أن هناك تصورين مختلفين للمساواة وعلاقتها بالعدالة، فهناك تصور لا يرى تعارضاً بين المساواة وبين اختلاف بعض الأحكام بين الرجل والمرأة، مثل قانون الميراث وكثير من مسائل الأحوال الشخصية، باعتبار أن هذه الاختلافات تراعي مقتضيات العدالة والتفاوت ذي المنشأ الفطري القائم بين الرجل والمرأة في بعض الوظائف والأدوار. وهناك تصور يرى أن المساواة تتعارض مع أي تمييز في الحقوق أو الواجبات عدا التمييز الذي يأتي لصالح المرأة فهو مقبول من أجل تعديل الاختلالات الاجتماعية التي تقف ضد المرأة.

4. المواطنة والمساواة: تقتضي المواطنة المساواة التامة بين المواطنين في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الجنس وغيره من الاعتبارات، وهذا يتعارض مع وجود أي تمييز لصالح المرأة أو ضدها. لكن الغالبية الساحقة من المجيبين -إن لم يكن كلهم- متفقون على أن هذا التصور غير مقبول، ويختلفون عندها في الجواب على سؤال: أي نمط أو نوع أو وفق أي معيار يعد التمييز مقبولاً أو مرفوضاً؟ وتحضر هنا مسألة الأحوال الشخصية، والتي تعد أساسية، بكل تفاصيلها وثقلها. وهذا يعني أن تصور المساواة في المواطنة لا يستلزم تماثلاً مطلقاً في كل الجزئيات بغض النظر عن خصوصيات الفئات المجتمعية وواقعها. ويبدو أن هذه النقطة يمكن البناء عليها وتطويرها، ليبقى الخلاف بعدها في تحديد نطاقات الاختلاف بين الرجل والمرأة في نمط محدد من الحقوق والواجبات.

ثانياً: النقاط المرتبطة بقضية «المرأة»:

1- المواطنة والمساواة: تعد هذه النقطة الأساسية المرتبطة بقضية المرأة، على اعتبار أن الخلاف في توضيح متطلبات المواطنة ومفهومها، سينعكس بشكل مباشر على حقوق المرأة. بحسب البعض يفترض مفهوم المواطنة مساواة جميع المواطنين في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين... إلخ، في حين يرى آخرون أن المساواة المفترضة هنا تركز على أصحاب المراكز القانونية المتشابهة، فضلاً عن أن وجود بعض الاستثناءات التي تراعي الثقافة أمر لا يناقض المبدأ، وهذا الأمر موجود في كثير من دول العالم.

2- الدين والدولة\مكانة الشريعة من التشريع: على اعتبار أن وجود نص يثبت العلاقة بين الإسلام والدولة سينعكس بشكل مباشر على حقوق المرأة خصوصاً في مجال الأحوال الشخصية، أو على الأقل هكذا يفترض. والعكس بالعكس.

3- الموقف من الاتفاقيات الدولية وحقوق الإنسان: على اعتبار أن هذه الاتفاقيات تضمنت مبادئ أساسية وحقوق تفصيلية للمرأة.



ثالثاً: موقف القوى والشخصيات من قضية «المرأة»:

بحسب الدراسة البحثية واستطلاع الرأي اللذين أنجزا في المرحلة الأولى: تميل غالبية النخب السياسية المستطلعة (45.5%) بشكل واضح نحو خيار السياسات التحفيزية لتعزيز المحاصصة المقننة المفروضة (نظام الكوتا)، في حين تساوت النسبة تجاه خيار اعتماد الكوتا وعدم تخصيص تمثيل للمرأة، وهي: 27.3%.

- كان التوجه العام لدى المدنيين والفاعلين هو الدفع باتجاه مشاركة المرأة سواء عبر الكوتا أو من خلال إجراءات تحفيزية. فقد أيد المدنيون بنسبة 39.6% والفاعلون بنسبة 37% اعتماد الكوتا لتمثيل المرأة، في حين كانت نسبة تأييد السياسات التحفيزية لتعزيز الكوتا السياسية من خلال التيارات والأحزاب السياسية من المدنيين 36% ومن الفاعلين 32.2%.

- هناك قبول عام لتولي المرأة جميع المناصب والمفاصل السياسية والحكومية في سوريا، فكل السياسيين تقريباً يؤيدون تولي المرأة المناصب العليا والحقائب الوزارية والبرلمان، وما يزيد على 80% منهم يؤيدون توليها للقضاء، و72% يؤيدون توليها الرئاسة.

رابعاً: الخيارات التوافقية تجاه قضية «المرأة»:

من خلال تحليل الإجابات، والمصفوفة المعدة أثناء الدراسة، والوثائق السياسية التي صدرت عن قوى الثورة والمعارضة، يمكن وضع الخيارات التوافقية الآتية:

- المساواة التامة في الحقوق والواجبات: هذا يسبب مشكلة لدى أغلب القوى المحافظة.
- المساواة في استلام جميع المناصب عدا رئاسة الدولة: هذا يسبب مشكلة لدى كل القوى غير المحافظة وعدد من القوى المحافظة لا توافق عليه.
- عبارة عامة عن المساواة في الدستور، ويترك للقوانين التمييز في حالات محددة بما يقتضيه واقع المرأة: لعل هذا أكثر الخيارات التي يمكن التوافق عليها، حيث تنقل المشكلة من الدستور إلى القوانين



رسالة الجهة الراعية للمبادرة إلى الجهات المستهدفة

1- انطلقت الثورة السورية المجيدة معبرة عن آلام وآمال السوريين في الحرية والعدالة والكرامة، بعد معاناة من استبداد وفساد تطاولا لعقود وشوّهها قيم الجمال والخير في بلد صنع الحضارة لقرون أو شارك في بنائها.

2- وكان طبيعياً ومتفهماً أن تكون شعارات الثورة عامة وجامعة وشاملة، وألا تقدم مشروعاً أو برنامجاً سياسياً محدداً؛ لأن هذا من طبائع الثورات عند نشأتها وكذلك لانعدام أي مناخ سياسي يتيح التأسيس لمثل هذا تحت ظل حراب النظام.

3- لكن التأخر في صياغة مشروع الثورة السورية أدى أو سمح بنشوء تيارات تحاول كل منها شد الثورة إلى خياراتها أو حتى خنقها ضمن طروحات لا تسع السوريين جميعاً.

4- وقد كان إصدار وثيقة المبادئ الخمسة للثورة السورية علامة فارقة في مسيرة الثورة السورية، حيث شكلت نقطة توافق سورية كبرى بما تم توثيقه حين انطلاقها من توقيع طيف عريض من السوريين عليها وتأييدها، معلنة بوضوح ثوابت الثورة السورية أو الأرضية التي لا يجوز تجاوزها، فكان لزاماً على السياسيين بناء المشروع السياسي الثوري التوافقي بناءً على هذه الأرضية التي تم التوافق عليها، وذلك للإجابة عما «يريد السوريون» بعد أن أجابت وثيقة المبادئ الخمسة في مجمل بنودها عما «لا يريدون».

5- وقد تأخرت قوى الثورة في التوافق على المشروع الوطني التوافقي الجامع والذي تتبناه الثورة، مما فتح الباب واسعاً أمام فرض القوى الخارجية صديقة كانت أم عدوة مشاريعها الخاصة بل والاقترال فيما بينها وبالدم السوري وتحقيق أكبر ما تستطيع من هذه المشاريع في صياغة مستقبل سوريا بعيداً عن مصالح ورغبات السوريين بل وحتى أحياناً كثيرة دون علمهم.

6- بناءً على هذا تداعت مجموعة من السوريين من مشارب شتى يجمعهم إدراك التبعات الخطيرة لغياب مشروع سياسي جامع يمثل الثورة بعمومها في «ملتقى تشاوري» جمعهم دونما محاصرة أو محسوبية لتهيئة الأجواء وصناعة البيئة الملائمة المفضية لإيجاد أرضية تسمح ببناء مشروع التوافق الثوري السوري الذي يجيب عن سؤال ما هي سوريا المستقبل التي تريدها الثورة بعموم مكوناتها وجمهورها.



7- قامت مشاريع سابقة مشكورةً بمحاولة الإجابة عن هذا السؤال، لكنها كانت تعبيراً عن منطلقات فئة دون فئة أو توجه دون آخر من توجهات السوريين وبذلك وُلدت ميتة لا تستطيع التعبير عن المشروع الوطني الجامع.

8- ولذا كان لا بد من استقراء توجهات القوى الثورية السورية ومعرفة نقاط التوافق ونقاط الاختلاف ورسم خارطة التوافقات والاختلافات بدقة علمية لا تحمل أي تحيز بل تأخذ من أدبيات ومواقف الأطراف ما أعلنته حول كل المسائل الوطنية الكبرى، ثم التأكد من أن مواقف هذه الأطراف ما زالت ثابتة حول هذه المواضيع.

9- كان لا بد كذلك من استطلاع رأي الفاعلين في الثورة في إطار عامة الثوار وخاصتهم، واستطلاع لما يراه عامة الشعب، كل ذلك حول الأسئلة الكبرى التي ترسم إجاباتها شكل سوريا المستقبل، وذلك للاسترشاد بنتائجها حول نقاط الاختلاف، ليدرك كل طرف مدى قبول طروحاته لدى عامة السوريين ونخبهم - بحسب استطلاع آرائهم - فيدرس رغباتهم كما أفصحوا عنها، ويرى امكانية ميله عن رغباته الخاصة إلى رغبات عموم السوريين، ولهذا نتوقع نتيجة لذلك ضرورة استباق اعلان مشروع الثورة السورية الوطني بورش حوارية بين مختلف القوى الفاعلة تثبت نقاط التوافق العديدة وتبرزها وتتناول حول نقاط الخلاف لجعلها وراء ظهرها عن وعي، فتتفق على صيغة لها أو تقتنع بضرورة تأجيل بعض النقاط الشائكة الى خيارات الشعب لتحسمها، وذلك من اجل اعلان مشروع الثورة السورية الوطني.

10- إن هذه المبادرة هي مشروع سوري بالعاملين فيه والمتحاورين حوله وفي نتائجه للوصول إلى مشروع الثورة السورية الذي تلتف حوله قوى الثورة ونقدمه إلى أهلنا وإلى العالم أجمع حول تصورنا عن سوريا التي نريد.

مبادرة وثيقة التوافق الوطني

سوريا



مبادرة وثيقة التوافق الوطني

 ncdisy.com